نِصفُ القصَّة ليس كافياً:

التهديدات التي تُواجِه الصَحفِيّات

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

Canadian Commission for UNESCO

jhr | Mobilizing media. Changing lives.

المحتويات

نصف القصة ليس كافياً: التهديدات التي تواجه الصحفيات حول العالم وكيفية التعامل معها ٢
بقلم: ريتشل بولفر الدولة: كندا

لينتهي الصمت: ما تواجهه الصحفيّات من السكّان الأصليين في كندا، وما يمكن عمله لمساعدتهن ١٠
بقلم: كارين بوغليز الدولة: كندا

وصمة العار والقوالب النمطيّة تعيق نجاح النساء كصحفيات في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية ١٩
بقلم: ساندرا صافي بشنغزي الدولة: جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة

الدخول إلى مجال عمل الرجال: صحفيّات يقمن بتغطية النزاع في سوريا ٢٥
بقلم: نسرين أنابلي الدولة: سوريا

شكر وتقدير ٣٠

نصف القصة ليس كافياً: التهديدات التي تواجه الصحفيات حول العالم وكيفية التعامل معها

K34-13/2020E-PDF
978-0-660-36656-2

نصف القصة ليس كافياً: التهديدات التي تواجه الصحفيات حول العالم وكيفية التعامل معها

بقلم: **ريتشل بولفر** الدولة: **كندا**

ريتشيل بولفر هي صحفية كندية ومديرة تنفيذية لمنظمة غير ربحية. عملت في الصحافة المطبوعة من عام 1999 وحتى عام 2009. وما بين عامي 2009 و2010 حازت على منحة ويبستر مِكونيل ويليام سوثام للصحافة من كلية ماسي التابعة لجامعة تورنتو. وقد أصبحت فيما بعد مديرة البرامج ومن ثم المديرة التنفيذية لمنظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان (JHR)، وهي المنظمة الكندية الرائدة في مجال تطوير وسائل الإعلام، كما أنها شريكة أساسية في نشر هذه السلسلة التي تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الصحفيات حول العالم. تعمل ريتشل بولفر، المقيمة في تورنتو، كندا، على إيصال أصوات النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن الإنسانية على مستوى العالم، إذ قامت مؤخراً بإطلاق أكبر برنامج لمنظمة JHR، باسم "عالم كندا: صوت للنساء والفتيات"، بالشراكة مع وزارة الخارجية الكندية.

المُلَخَّص

تُركِّز هذه الورقة البحثية، التي أعدتها صحفية كندية تدير مبادرات لتطوير وسائل الإعلام في كندا وفي أجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط، تركز على التحديات التي تواجه الصحفيات أثناء سعيهن للتقدم في مهنتهن، والطرق التي يمكن من خلالها للصحفيات أنفسهن، ولمديري غرف الأخبار والحلفاء الذكور والجهات المعنية بهذا المجال في المجتمع الدولي، المساعدة في التخفيف من هذه التحديات.

استندت الكاتبة، في إعداد هذه الورقة، إلى ثلاثة مصادر: تجربتها الشخصية؛ مقابلات أجرتها مع كبار الصحفيات والصحفيين، بما في ذلك ماريا ريسا، المديرة التنفيذية لشركة رابلر Rappler، وليزا لافلام، كبيرة المحررين ورئيسة المذيعين في تلفزيون "سي تي في" الإخباريّ CTV News، والصحفية والخبيرة في مجال النوع الجندري سالي أرمسترونج، بالإضافة إلى رودني سيه، ناشر ومحرر FrontPageAfrica في ليبيريا؛ وأخيراً دراسات حول المساواة بين الجنسين، وأبحاث تحليلية حول تقدّم المرأة في مجال وسائل الإعلام.

وتركز الورقة البحثية على:

- تأثير الاعتداءات الجندرية والتحرش الجنسي على مستوى العالم.
- تأثير حركة "هاشتاغ أنا أيضاً" #MeToo النسوية على مستوى العالم.
- مَن الذي يدير غرف الأخبار التي تعمل بها النساء، وأثر ذلك على تقدم المرأة في هذه المهنة.
- الحركة المناهضة للعنصرية التي انطلقت في عام 2020 وانعكاساتها على النساء، خاصة النساء ذوات البشرة الملونة العاملات في البيئة الإعلامية الغربية.
- الدور الذي تلعبه هذه القضايا في كيفية تصوُّر المرأة العاملة في وسائل الإعلام، وكيفية تشكُّل نظرة المجتمع لها.

وتقدم الدراسة أيضاً ثلاث أوراق بحثية أخرى ضمن ذات المجموعة، كتبنَها الصحفيات الرائدات نسرين أنابلي من سوريا، وساندرا باشنغيزي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكارين بوجليس، صحفية في ألغونكوين وبيكواكاناجان وأستاذة جامعية تعمل في كندا.

البداية

شَهِدَت كندا تطوراً في نوعية التجارب التي تعيشها النساء العاملات في وسائل الإعلام منذ أن بَدَأتُ العمل في هذه المهنة في عام 1999. ولا تزال حادثةٌ واحدة، عِشتُها خِلال سنواتي الأولى في المهنة، تؤثرُ في ذاتي حتى هذه اللحظة.

كنتُ أعمل في مجلة مختصة في مجال الأعمال، وكنت السيدة الوحيدة العاملة في منصب إداري في غرفة التحرير التي كانت مكونة في أغلبها من رجال كبيري السن. وأذكر نقاشا عابراً حدث في غرفة الأخبار عندما تساءلتُ أمام الجميع عن سبب عدم عرض صور لنساء بارزات على غلاف المجلة، ليتم إخباري أن النسخة الوحيدة التي عرضت فيها المجلة سيّدة على الغلاف كانت تلك النسخة الأقل مبيعاً في تاريخها. (عادةً، عندما يقوم الصحفي باستخدام نسخة واحدة كدليل قاطع على مشكلة منهجية في إدارة المجلة، يسخر منه الجميع، إلا أنه في هذه الحالة، كانت هذه هي الحجة الحاسمة التي تم وفقها إقصاء النساء عن صور الغلاف لسنوات طويلة).

عملت كاثي إنجلش، المحررة العامة السابقة لصحيفة تورنتو ستار، والرئيسة الحالية لمؤسسة الصحافة الكندية، كصحفية لأكثر من أربعين عاماً.

تحدثت إنجلش عن تجربتها في شق طريقها نحو الأعلى في غرفة أخبار صحيفة تورنتو ستار في ثمانينيات القرن الماضي، مستذكرةً السيناريو السائد في تلك المرحلة، والذي كان بموجبه هناك "مجال لمراسِلة جيّدة واحدة فقط، وما تبقى هو تصارع حاد تقمن به الصحفيات ضد بعضهن البعض."

قامت إنجلش بتنظيم مجموعة من النساء يدفعن نحو التغيير: "نساء "الستار" تسرن نحو الأعلى". وقامت المجموعة بتحليل محتوى المهام الصحفية التي يحصل عليها الرجال مقابل تلك التي تحصل عليها النساء. واتضح من خلال هذا التحليل أن الرجال كانوا يُكلّفون بتغطية القصص الصحفية التي تساعد المرء على التقدم في المهنة بشكل سريع؛ وعلى النقيض من ذلك، كانت النساء تُكلّف بتغطية قصص إخبارية ناعمة، وذات أهمية ثانوية.

تقول إنجليش: "كانت هذه الجهود والتحليلات مفيدة في زيادة الوعي العام"، إلا أنها لم تعمل على حمايتنا من واقع يفرض عقلية معينة لا تنظر إلى إنجاب الأطفال، مثلاً، على أنه ملف من ملفات الموارد البشرية، بل تنظر إليه على أنه مشكلة خاصة بالمرأة يجب عليها التعامل معها بمفردها.

يسعدني القول إن درجة كبيرة من التغيير قد طرأت على كندا منذ ذلك الحين. فقد رأينا الصحفية الاستقصائية روبين دولينل تُحطِّم الصور النمطية تجاه المراسلين الاستقصائيين، عندما وضعت حداً لبعض ممارسات أجهزة الشرطة من خلال تحقيقها الاستقصائي حول التقاعس الممنهج لهذه الأجهزة تجاه شكاوى الاعتداءات الجنسية. في عام 2011، أصبحت ليزا لافلام المذيعة الرئيسية لبرنامج الأخبار المحلية في تلفزيون "سي تي في"، وهو أكبر برنامج تلفزيوني إخباري في كندا، وسرعان ما وسّعت لافلام جمهور البرنامج وقائمة الجوائز الحاصل عليها. في عام 2017، أصبحت إيرين جنتل محررة لصحيفة تورنتو ستار، في حدث تاريخي، إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها امرأة منصب رئيس تحرير لصحيفة بارزة ضمن وسائل الإعلام الكندية الإنجليزية. (سبقتها ليز بيسونيت من صحيفة لو دوفوار Le Devoir الفرنسية عام 1990). كما تدير النساء الآن المناصب العليا في كل من قناة سي بي سي CBC (كاثرين تايت)، ومجلة وولرس Walrus (جينيفر هوليت) ومجلة ماكلين (آليسن أنكلز). كما أن كل من الرئيسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة الصحافة الكندية، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على دعم الصحفيين، هن سيدتان أيضاً؛ وكذلك الرئيسة المنتهية ولايتها للجمعية الكندية للصحفيين، كارين بوجليس.

إلا أن الإحصائيات تنقل لنا صورة أكثر تعقيداً. فقد وجدت دراسة بعنوان نساء تحت النظر Women in View صدرت عام 2019 أن النسب المئوية للنساء اللائي تولين أعمالاً كصحفيات ومخرجات ومصورات

في القنوات التلفزيونية الممولة من قبل القطاع العام ما بين عامي 2014 و2017 كانت دائماً قريبة من ربع العدد الإجمالي، تصدرتها قناة APTN بنسبة 27.3٪ ، وتلتها CBC بنسبة 26٪. عندما تم توظيف نساء في مناصب إدارية لبرامج البث، كانت البرامج تحقق توازنا بين الجنسين في مناصب الصحفيين والمخرجين والمصورين. أما عندما قام رجال بإدارة برامج البث، انخفض عدد النساء العاملات في هذه المهن إلى 14٪.

ووفقاً لتقرير "وضع المرأة في وسائل الإعلام الأمريكية لعام 2017" الصادر عن المركز الإعلامي للمرأة في الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت الصحفيات 38.1٪ فقط من موظفي غرف الأخبار الخاصة بالصحف في عام 2017 مما يعني أن عدد الصحفيات العاملات في الصحف الأمريكية قد ازداد بنسبة 1.3٪ فقط منذ عام 1999. إلا أن التفاوت بين الجنسين يظهر بشكل أبرز في التقارير الإخبارية الأمريكية، إذ يقوم الرجال بتغطية 74.8٪ من الأخبار فيما تقوم النساء بتغطية 25.2٪ منها.

إذا ما نظرنا إلى الاقتباسات الواردة في المحتوى الصحفي أيضاً، سنجد أرقاما صادمة. فقد وجدت دراسة تحليل للمحتوى أجرتها ماريكا موريس لصالح مؤسسة الآراء المستنيرة Informed Opinions في عام 2016، أنه وعلى الرغم من تقدم المرأة في المناصب العليا، لا يزال الرجال هم الذين يتم الاستشهاد بهم على نحو كبير في المحتوى الصحفي. فمن بين أكثر من 1400 مقال من محتوى وسائل الإعلام الكندية التي تمت دراسته، كانت 71٪ من الاقتباسات مأخوذة من رجال.

من بين أكثر من 1400 مقال من محتوى وسائل الإعلام الكندية التي تمت دراسته، كانت 71٪ من الاقتباسات مأخوذة من رجال.

الموضوع الذي تحظى فيه الصحفيات والمصادر النسوية اهتماما كبيرا هو المتعلق بالهجمات والإهانات التي تحدث على وسائل التواصل الاجتماعي. فبحسب ما تم توثيقه من خلال الدراسات في كندا وأماكن أخرى في العالم، تعاني النساء من هجمات غير متناسبة مع تلك التي يعاني منها الرجال على شبكة الانترنت. فما يصل إلى 73٪ من النساء والفتيات يتعرضن للإيذاء عبر الإنترنت على الصعيد الدولي، وفقاً لتقرير عام 2015 الصادر عن لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة.

يُعتبر تولّي النساء مناصب قيادية وزيادة ظهورهن بنجاح بمثابة محفّز لعدد أكبر من الهجمات الشخصية من قبل الجماهير والسلطات على حدٍّ سواء. تقول ليزا لافلام إن أكبر التهديدات التي تواجهها الآن تأتي على وسائل التواصل الاجتماعي: "لا تزال الهجمات اللاذعة المجهولة تؤكد أن عمل المرأة كصحفية تجعلها فريسة للمُتصيّدين في العالم الافتراضي، بغض النظر عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في" العالم الفعلي".

ويمكننا أيضاً تأمُّل التجربة الاستثنائية التي عاشتها الصحفية الفلبينية ماريا ريسا.

تمتد مسيرة ريسا المهنية بين الشمال والجنوب. عملت سابقاً كأبرز مراسلة استقصائية لشبكة سي إن إن CNN في آسيا ورئيسة لمكتبها هناك، ومن ثم حوّلت تجربتها مع الشبكة الأمريكية إلى شراكة في تأسيس مجموعة وسائل الإعلام الفلبينية رابلر Rappler، حيث تشغل الآن منصب الرئيس التنفيذي. قالت ريسا عبر محادثة فيديو من مقرها في مانيلا: "منذ حوالي ست سنوات، أجرى مؤسسة ديموس دراسة أشارت فيها إلى أن الصحفيات مستهدفات بالتحرش عبر الإنترنت بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة بالرجال. الآن، معدل التحرش عبر الإنترنت يبلغ عشرة أضعاف ما يواجهه الرجال". تتلقى ريسا بحد ذاتها رسائل كراهية عبر الإنترنت بمعدل 90 رسالة في الساعة. فقد أصبح ظهورها العالمي بصفتها أنجح مديرة إعلامية في الفلبين وأيقونة دولية لحرية الصحافة سيفاً ذا حدين.

متلازمة المُحتال

هناك عامل آخر يعيق تقدم المرأة وهو نظرتها هي ذاتها إلى مهاراتها وقدراتها. فقد اعترفت العديد من الصحفيات البارزات أنهن يحاربن متلازمة المحتال، وهي الشعور بأنك غير مؤهل لشغل الوظيفة التي تعمل بها، على الرغم من وجود أدلة تثب عكس ذلك. ويمكن التعرف بشكل أكبر على التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بهذه القضية من خلال الفجوة المُوَثّقة بين الثقة والكفاءة، وهي ظاهرة تقول إن الرجل يتقدّم إلى وظيفة إذا اعتبر نفسه مؤهلا لها بنسبة 60٪، في حين أن المرأة لن تفعل ذلك، على الرغم من أنها في الكثير من الحالات تكون أكثر كفاءة من زملائها الذكور. أشارت ليزا لافلام إلى أنها عندما تسافر خارج كندا بصفتها

سفيرة لمنظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان أو غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، وعندما تعمل مع الصحفيات الشابات في كندا أو أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلاحظ أنه لا يزال هناك قاسم مشترك بينهن وهو شعورهن بعدم الثقة بالنفس. تقول لافلام "قد يكنّ متفوّقات على زملائهن الذكور من جميع النواحي، إلا أنهن يعانين بشكل عام من قلة الثقة بالنفس. إن فجوة الثقة هي من الأمور التي لم تتغير منذ ثلاثة وثلاثين عامًا".

حركة "هاشتاغ أنا أيضاً" #MeToo النسوية

سواء في العالم الافتراضي على شبكة الانترنت أو حتى في الواقع الفعلي، ساهمت حركة "هاشتاغ أنا أيضاً" في وضع القضايا المُنهجة من تحرش جنسي واستغلال وسوء معاملة داخل مكان العمل على جدول أعمال مديري غرفة الأخبار. هذا ما تراه سالي أرمسترونغ، بصفتها صحفية كندية رائدة، وخبيرة عالمية في مجال حقوق المرأة. فقد ساعدت هذه الحركة النساء على إيصال أصواتهن، وممارسة حقوقهن، والتحدث بوضوح عن المعتدين عليهن في مكان العمل، والكفاح من أجل تغيير سياسات غرفة الأخبار لضمان وجود تنوع وإدماج جندري حقيقي.

تخضع أعداد أكبر من غرف الأخبار الآن لسياسات مناهضة للتحرش تحتوي على بنود مُصمَّمة خصّيصا لحماية النساء وأصحاب الجندر غير الثنائي والمتحولين جنسياً من التحرش الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة. وهو ما ساعد، من الناحية النظرية، في تمكين الصحفيات من القيام بعملهن، دون القلق من أنهن قد يضطررن إلى النوم مع المسؤولين (أو مزوّدي المصادر) من أجل ممارسة حقهن في العمل.

باختصار، يتفق معظمُ مَن أجريتُ معه مقابلة على أنه قد تم إحراز تقدُّم في هذا المجال. تصف ليزا لافلام كيف دخلت إلى قسم التحرير قبل ثلاثين عاماً، لتجد عدد كبير من الصور لنساء عاريات في وضعيات مهينة، منتشرة على الجدران. تقول لافلام: "بعد ثلاثة عقود، اختفت هذه الصور المثيرة من أقسام التحرير. وفيما يتعلق بالنوع الجندري، فإن طاقم غرفة الأخبار يمثل المجتمع الذي نقوم بتغطيته بشكل أفضل. حتى إن عدد النساء في الكثير من الأماكن أصبح أكثر من عدد الرجال".

التقاطعية في التمييز

عندما تصاعدت الحركة المناهضة للعنصرية في صيف عام 2020، شارك الصحفيون منشورات والتغريدات تسلّط الضوء على تجارب مشتركة كالعزلة والعداء والعنصرية المباشرة في غرف الأخبار. وقد كانت النساء ذوات البشرة السوداء، ونساء السكان الأصليين، وغيرهن من النساء ذوات البشرة الملوّنة في قيادة هذه الحركة.

قدمت كريستين جينير، مقدمة برامج تنتمي إلى فئة السكان الأصليين، استقالتها من قناة سي بي سي الخاصة بمقاطعة يوكون في شهر حزيران/يونيو، متذرعة بوجود ثقافة سامّة مليئة بالعنصرية والمضايقات داخل بيئة العمل. وفي حملة التسريحات التي قامت بها غلوبال نيوز Global News في منتصف فصل الصيف، فقد عشرات الصحفيين وظائفهم وخاصة النساء ذوات البشرة الملونة. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، شنّت الصحفية المصرية الكندية باتشين مطر هجوماً عنيفاً على قطاع الإعلام في عدد 2020 من مجلة وولرس The Walrus مؤكدة وجود عنصرية ممنهجة في وسائل الإعلام الكندية، بجميع أشكالها تقريباً.

نانا أبا دنكان هي الحائزة على منحة ويليام سوثام للصحافة لعام 2020-2021 من كلية ماسي. وهي أيضاً مقدمة برنامج الهواء النقي Fresh Air على إذاعة سي بي سي CBC، ومؤسسة صديقات الإعلام Media Girlfriends، وهي سلسلة بودكاست تناقش تجارب النساء، وخاصة النساء ذوات البشرة الملونة، في مجال الإعلام. بحسب دنكان، وهي كندية من أصول غانية، تواجه النساء في منتصف حياتهن المهنية مجموعة من التحديات. فهن يتعرضن للسخرية بوصفهن "نشطاء" إذا قمن بتغطية قصص مجتمعية، وفي ذات الوقت يتم حصر مهامَهنّ في هذه القصص فقط. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يتم التعامل مع صحفيي الفئات المستضعفة

(ذوو البشرة السوداء، والسكان الأصليين، وذوو البشرة الملوّنة) بشكل أسوأ كلما ازداد نجاحهم. (يطلق الباحثون الأكاديميون على هذه الظاهرة اسم "الانتقال من كونك حيوان أليف إلى كونك مصدر تهديد") [1]

وتواجه الصحفيات من فئة السكان الأصليين في كندا أيضاً ضربة مزدوجة، كما توضّح ورقة كارين بوجليس في هذه المجموعة البحثية. فهن اللوائي من المرجح أن تواجهن نسبة أكبر من العنف في مكان العمل، بينما تواجهن في حياتهن الشخصية تداعيات تاريخ الاضطهاد الذي مرت به شعوبهن. وإن قيام المدراء بحصر مهامهن كمراسلات من فئة السكان الأصليين بموضوعات "السكان الأصليين" يجبر هؤلاء النساء على التعرض مجدداً إلى الصدمات الشخصية في حياتهن المهنية. كما يمنعهن من تلقي مهام صحفية متنوعة أو الحصول على ترقيات في العمل.

والنتيجة؟ لو بحثنا عن النساء ذوات البشرة الملونة في الأدوار القيادية داخل غرف الأخبار البارزة، لن نجدهن. فباستثناء الرئيسة المنتهية ولايتها للجمعية الكندية للصحفيين، فإن معظم النساء في المناصب القيادية في وسائل الإعلام في كندا هن من ذوات البشرة البيضاء التي تعتبر اللغة الإنجليزية لغتهن الأم. وعندما سُئلن عن التهديدات التي تواجهها الصحفيات الآن، أشارت كل من سالي أرمسترونج وكاثي إنجلش وليزا لافلام إلى التحديات التي تواجهها الصحفيات ذوات البشرة الملونة في كل من أمريكا الشمالية ودول العالم الثالث.

لو بحثنا عن النساء ذوات البشرة الملونة في الأدوار القيادية داخل غرف الأخبار البارزة، لن نجدهن

تشير لافلام إلى أن الخطوة التالية يجب أن تكون بذل جهود متضافرة لزيادة عدد ذوي البشرة السوداء والسكان الأصليين وذوي البشرة الملوّنة في غرف التحرير. وكتبت لافلام في رسالة إلكترونية: "إن هذا التمثيل المنقوص له تأثير أشبه بتأثير الدومينو (التأثير المتسلسل الذي يأتي على المدى البعيد) على الديمقراطية بشكل عام، ويشمل الأشخاص الذين يتم الاستشهاد بهم في القصص الصحفية التي نقوم بتغطيتها. لذلك، وعلى الرغم من الثورات الصغيرة التي خضناها للوصول إلى ما نحن عليه اليوم، لا يزال هناك طريق طويل أمامنا للوصول إلى التمثيل الكامل والعادل، لا سيما التمثيل في مواقع صنع القرار الرئيسية ".

مَن يدفع الفواتير؟

على الرغم مما تم تحقيقه من تقدم، لا تزال القوة في مجال الإعلام بيد الرجال، ويعود ذلك جزئياً إلى أن المؤسسات الإعلامية لا تزال مملوكة في الغالب من قبل الرجال. وكما تقول كاثي إنجلش، فإن هذا يخلق ديناميكية يمكن أن تُؤمِّن فيها صحفية ذات إنجازات عالية دوراً قيادياً، لتجد نفسها في عزلة تامّة باعتبارها الامرأة الوحيدة في مجلس الإدارة. تقول إنجليش: "يتم إجباركِ على الشعور بالامتنان لمجرد وجودك على الطاولة". وربما تم تضمين هؤلاء النساء في الأدوار القيادية بشكل رمزيّ فقط لتلبية احتياجات التنوّع، ولذلك بالكاد يتم تمكينهن من إعادة ترتيب الأولويات وفقاً لاهتماماتهن واحتياجاتهن ومصالحهن.

محرر الصحيفة الليبيرية الحائز على جوائز عدة، والمدافع العالمي عن حرية الصحافة، رودني سيه، لا يضيّع وقته في الرمزيّات، بل قام وبشكل مقصود بتكوين فريق إداري مكوّن من النساء بشكل كامل في صحيفته FrontPageAfrica. يقول سيه: "الحقيقة هي أن الصحفيات عنصر أساسي في تغطية القصص التي لا يحلم المراسلون الذكور بتغطيتها"، مشيراً إلى تحقيق الصحفية البارزة ماي أزانجو، الحائز على جائزة، حول ختّان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية الخاصة بهن، وهو التقرير الذي ساعد في تغيير القانون في ليبيريا لحظر هذه العادة التقليدية. "إن تعزيز المرأة هو شيء نفتخر به هنا في صحيفة FrontPageAfrica".

ومن التهديدات الأخرى التي تواجه نجاح الصحفيات، الفجوة المستمرة في الأجور، والتي يمكن لأصحاب المؤسسات الإعلامية وضع حد لها، لكنهم لا يفعلون ذلك. تقول أرمسترونج: "عندما يشعر الرئيس التنفيذي لمؤسسة ما بالخجل من أنه يدفع لامرأة أقل مما يدفعه لرجل مقابل عملهما في نفس الوظيفة، فيمكننا القول إننا قد حققنا تقدماً بشكل فعلي. ولكن اسمحوا لي أن أكون صريحة – نحن لم نصل إلى هذه المرحلة بعد".

التهديدات التي تواجه الصحفيات العاملات في مناطق النزاع

تقول الصحفية الكونغولية ساندرا باشنغيزي في ورقتها الواردة في هذا البحث إن الصحفيات في الجزء الآخر من العالم، الذي تعيش هي فيه، يواجهن ثقافة عنف وتحرش على نطاق يتجاوز ما يمكن أن نتخيله هنا في الغرب.

فبحسب باشنغيزي، تواجه الصحفيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عنفا يمدّ حياتهن بشجاعة أكبر، في الوقت الذي تقمن به بمواجهة القيود الشديدة المفروضة على الأدوار الجندرية، التي يفرضها عليهن المجتمع الكونغولي. على سبيل المثال، الصحفيات في كينشاسا اللاتي قابلتهن مُدرّبة منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان JHR، ميشيل ويمي من صحيفة لابريس، عادةً ما تتأخرن عن العمل. ولا يعود ذلك إلى نوع من الكسل من طرفهن، بل يعود إلى الرعاية الأسرية التي يتحملن مسؤوليتها وحدهن، قبل الذهاب إلى العمل في الصباح. بالإضافة إلى ذلك، أفادت الصحفيات في غوما اللاتي قابلتهن سفيرة JHR ليزا لافلام أنهن تمضين الليالي في غرف الأخبار، عندما تكون مواعيد تسليم تقاريرهن في وقت متأخر من الليل، وذلك لتجنب التعرّض للاغتصاب في طريق العودة إلى المنزل.

أما نسرين أنابلي، فقد كتبت عن سوريا، متحدثةً عن تحديات تتراوح بين التغاضي عن الصحفيات فيما يتعلق بالترقيات المهنية وبين عدم قدرتهن على الاختلاط، ناهيك عن إجراء مقابلات، مع الرجال السوريين المحافظين في مدينة حلب التي تسيطر عليها المعارضة. وقد وصفت أنابلي ثقافة عامة في غرفة الأخبار تُجبَر فيها الصحفيات على تحمّل التحرش الجنسي من قبل أقرانهن الأكبر سناً من الرجال، كجزء من الثمن الذي يدفعونه لاختيارهن مثل هذه المهنة التي تجعلهن ظاهرات على الملأ في المجتمع.

ومن ثم هناك قصة ماريا ريسا.

برزت ريادة ريسا في مجال الحريات الإعلامية بشكل متميز خلال ندوة إلكترونية عُقدت في شهر أيلول/سبتمبر عام 2020، شاركت في إنتاجها اللجنة الكندية لليونسكو والمؤسسة الكندية "عالم حرية الصحافة"World Press Freedom Canada، حيث برعت ريسا في توضيح الصلة بين اضطهاد الصحفيين، وتراجع الشركات الإعلامية، وتخلي منصات التواصل الاجتماعي عن مسؤوليتها في حراسة الفضاء العام، وموت الديمقراطية. تقول ريسا "إنك تكرر كذبة مليون مرة، حتى تصبح هذه الكذبة واقعا فعليا. وبدون وقائع فعلية، لا يمكن أن يكون لديك حقيقة. وبدون حقيقة، لا يمكنك أن تبني ثقة. وبدون كل هذه القيم، تكون الديمقراطية كما نعرفها قد ماتت".

إن قدرة ريسا على توضيح الصلة بين أنظمة المعلومات المختلّة والديمقراطية المختلّة قد أكسبتها تميّزاً عالميا، إلا أنها تسببت بردود فعل عنيفة في بلدها. فقد أجرت منظمة رابلر Rappler، التي تقودها ريسا، تحقيقات رفيعة المستوى حول الطريقة التي ساهت من خلالها المعلومات المضللة والخاطئة على وسائل التواصل الاجتماعي في تشويه نتائج الانتخابات المتعلقة بالقادة الشعبويين ذوي الميول الاستبدادية في كل من الفلبين والولايات المتحدة في عام 2016. فبعد انتخاب حكومة رودريغو دوتيرتي الشعبوية، قامت ريسا وفريقها بتوثيق آلاف عمليات القتل غير الشرعية التي شنتها حكومته على شعبه مما أثار غضب المتصيدين الكارهين للنساء والرئيس الكاره لحقوق المرأة على حد سواء.

استخدم دوتيرتي سلطته لتعيين قُضاة يقومون بإسكات معارضيه، بمن فيهم ريسا. بدءاً من عام 2017، بدأت ريسا تتلقى عددا كبيرا من الاتهامات القضائية الخاصة بشيء يُعرف باسم "التشهير الإلكتروني". وفي شهر حزيران/يونيو 2020، أدانتها محكمة فلبينية بهذه الجريمة، علماً بأن المقالة المخالفة كانت قد نُشرت قبل سبع سنوات من صدور قانون حظر "التشهير الإلكتروني". وتواجه ريسا حالياً غرامات بالملايين والتهديد بالسجن.

تقول ريسا "الذي يجعلني أستمر هو المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقّعت عليها الفلبين.... تلك المعاهدات هي الأمل القانوني الوحيد المتبقي لديّ".

نصف القصة ليس كافياً

كما تقول سالي أرمسترونج، إذا لم يكن لديك نساء يغطين الأخبار، فإنك تحصل على نصف القصة فقط. وإذا كانت النساء ذوات البشرة البيضاء فقط هن من يغطين الأخبار، فلن تحصل على تغطية حقيقية لوجهات النظر المتنوعة، ولن تحقق التوازن الحقيقي والدقة والإنصاف في التقارير التي تغطي جميع المجتمعات والمجموعات الديموغرافية.

كما تقول سالي أرمسترونج، إذا لم يكن لديك نساء يغطين الأخبار، فإنك تحصل على نصف القصة فقط

يمكن للقضية المتعلقة بمَن ينقل الأخبار ومَن يتم الاستشهاد به كخبير في المحتوى الإخباري أن تعمل على خلق ثقافة معتادة على احترام إمكانيات المرأة. ويمكن في الوقت ذاته لمهنة الصحافة أن تديم القوالب النمطية التي ساعدت على إبقاء خمسين بالمائة من البشرية خاضعة للجنس الآخر لأجيال عدة. وبحسب ما تم توثيقه في الدراسات القائمة على أدلة فيما يتعلق بأفضل الممارسات في التنمية الدولية، فإن تنمية المجتمعات في جميع أنحاء العالم مدفوعة بتمكين النساء والفتيات في مجال التعليم وبالتقدم الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإنه قد حان الوقت لخلق ثقافة مُعتادة على وجود قيادات نسائية في المناصب العليا عن طريق إدخال النساء إلى هيئات التحرير والأدوار الإعلامية الهامة، والمناصب القادرة على التغيير.

الاستنتاجات والتوصيات

أنصَحُ كل مَن يفكّر بطُرُق تحسين وضع الصحفيات داخل كندا وخارجها بقراءة المقالات الأخرى في هذه السلسلة. فإن هذه المقالات تمدّ المرء بالأمل وتطرح أفكاراً مميزة حول الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد فيها.

استناداً إلى الحِكمة المُستوحاة ممّن تمت مقابلتهم لإعداد هذه الورقة البحثية، إليكم بعض الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لحل المشكلات الأكثر إلحاحاً التي تواجه الصحفيات.

يجب على مالكي ومديري غرف الأخبار ألا يدعموا فحسب، بل أيضاً أن يُمَكّنوا النساء اللائي وضعوهنّ في مناصب قيادية، من خلال التأكد من أن هؤلاء النساء لسن حاضرات فقط على طاولة صنع القرار ولكن أيضاً قائدات ومُساهمات بشكل فعليّ في جدول الأعمال.

وفقًا لرئيسة كلية أونتاريو للفنون والتصميم (OCAD) والمديرة التنفيذية السابقة لمركز الفيلم الكندي آنا سيرانو، ينبغي على المديرين، حيثما أمكن ذلك، تعزيز وتمكين النساء ذوات البشرة الملونة بشكل جماعيّ، بمعدل ثلاثة أو خمسة نساء في المرة الواحدة. وذلك لتجنّب التمثيل الرمزي أو وضع المرأة في حالة من العزلة داخل البيئة القيادية.

يمكن لمراسلي غرفة الأخبار أنفسهم أن يتعلموا من الموظفات اللواتي عملن في إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، حيث تبنت مجموعة من النساء، المُحبطات من استبعادهن من عملية صنع القرار، ما يُعرف باسم "نظرية التألّق" لتعزيز المواهب الجماعية وإمكانيات المجموعة. المفهوم بحد ذاته بسيط جداً: أنا لا أتألق، إذا لم تتألق أنت. إذا اقترحت امرأة فكرة ما، تتفق معها أخرى، وتنسبت الفضل إلى الامرأة الأولى التي ابتكرت الفكرة من الأساس. وهو ما أدى إلى تطبيع الثقافة التي تقترح فيها النساء أفكاراً مميزة، ويدعم النساء بعضهن البعض لقيادة المبادرات القائمة على تلك الأفكار، والاعتراف بمساهماتهن فيها.

طرحت لافلام استراتيجيتها الخاصة بالقول: "تجنّبي المُضايقات السلبية، واختارِ معاركِكِ بعناية، واجعلِ عملكِ الصحفيّ منقطع النظير".

من جانبها، تؤكد سالي أرمسترونج على الحاجة إلى حلفاء من الذكور، داعية الرجال إلى دعم النساء، وخاصة النساء في الأدوار القيادية. تقول أرمسترونج: "لن يتغير شيء بشكل فعليّ ما لم يشارك الرجال في

عملية التغيير. يجب على الصحفيات أن يقنعن الرجال بأنهن لا يسلبن منهم وظائفهم. بل يُكمّلنَهم ويُعدن تعريف عملهم".

يمكن للمديرين والموظفين على حد سواء إضفاء طابع مؤسسي على عمل حركة هاشتاغ أنا أيضاً #MeToo من خلال المطالبة بسنّ، والمصادقة على، وتنفيذ، سياسات أفضل لغرفة الأخبار بشأن التحرش الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة.

يمكنهم أيضاً العمل معاً لضمان التعرف على السلوك المسيء والقدرة على التحدث عنه بصراحة وعلانية، بدلاً من تأبيده من خلال ثقافة الصمت.

في أوقات الاضطرابات الإعلامية الكبيرة، يمكن للنساء أيضاً أن يتعاونّ لمساعدة بعضهنّ البعض في إطلاق أعمالهن الإعلامية الخاصة، بطريقتهن الخاصة، واعتماد وتنفيذ سياسات أكثر إنصافاً بين الجنسين من أجل تعزيز المواهب النسوية وتنميتها.

مُشيدةً بأولئك الذين يرغبون في مساعدة الصحفيات في البلدان التي لا يتم فيها احترام سيادة القانون، تحدثت ماريا ريسا عن جهود المجتمع الدولي للمطالبة بفرض قانون ماغنيتسكي ضد أولئك الذين يستهدفونها هي والصحفيين الآخرين. (على عكس العقوبات الثنائية أو متعددة الأطراف، التي تعاقب مجموعات سكانية بأكملها، يستهدف قانون ماغنيتسكي الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان، مثل الجنرال الذي أدار برنامج حكومة دوتيرتي للقتل غير المشروع. تعمل عقوبات ماغنيتسكي على منع وصول هذا الشخص إلى تأشيرات السفر الدولية و/أو تجميد ممتلكاته في الحسابات المصرفية الدولية.)

تستشهد ريسا أيضاً بمبادرات واعدة أُطلقَت من قبل المجتمع المدني مثل مبادرة "المجلس الحقيقي لرقابة الفيسبوك"، وهي مجموعة من الأفراد غير المنتسبين إلى شركة فيسبوك، تعمل على التصدي لما تسميه الحملة التضليلية في نظام المعلومات الإيكولوجي لمنصة التواصل الاجتماعي.

بالنسبة لريسا، تؤكد مثل هذه المبادرات على أهمية بناء شبكة دعم لعمل الصحفيين تمتد من وسائل الإعلام إلى المؤسسات الحكومية إلى المجتمع المدني، محلياً ودولياً. تقول ريسا "في الوقت الحالي، الصحفيون أضعف من أن يقوّوا أنفسهم بأنفسهم. السبب الوحيد الذي يجعل رابلر Rappler تحتفظ بقوتها حتى الآن هو أن لدينا مساعدة دولية."

لينتهي الصمت: ما تواجهه الصحفيّات من السكّان الأصليين في كندا، وما يمكن عمله لمساعدتهنّ

بقلم: **كارين بوغليز** الدولة: **كندا**

كارين بوغليز الملقبة بباماديز من قبيلة (ألغونكن)، سكان الأمة الأولى (بيكواكاناغان). تشتهر بوغليز بعملها كمراسلة للبرلمان وكمديرة تنفيذية للأخبار والشؤون الحالية في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN حيث أدارت قسم الأخبار لمدة سبع سنوات. انضمت إلى كلية ريرسون للصحافة في ربيع عام 2020 أثناء إكمالها زمالة نيمان في جامعة هارفارد. عملت بوغليز في الأخبار اليومية كما عملت على تحقيقات طويلة في مختلف الأوساط الإعلامية بما في ذلك قناة آي تشانيل ichannel وتلفزيون فيجن VisionTV وهيئة الإذاعة الكندية CBC وشبكة سي تي في CTV.

المُلَخَّص

في هذا التقرير، تعود كارين بوغليز لمقابلات متعمّقة مع 15 صحفية من السكان الأصليين يعملنَ في مجال الإعلام في كندا، لتسلّط الضوء على القضايا التي تهدد النهوض بالصحفيات من السكان الأصليين في كندا.

حددت هذه المقابلات قضايا رئيسية ناتجة عن العنصرية المنهجية التي تتبناها كندا ضد السكان الأصليين، فضلاً عن عقلية غرفة الأخبار التي لا يزال يهيمن عليها الذكور. فالنساء من السكان الأصليين من عموم السكان يعانين من مستويات أعلى من العنف والعنف القائم على أساس الجنس مقارنة بغيرهنّ من النساء، أو من الذكور من السكان الأصليين، بسبب تقاطع مسألتَي التمييز بين الجنسين والعرق. إنّ الصحافة لا تحمي الصحفيات من السكان الأصليين من التعرّض لهذه الأحداث؛ بل هنّ يواجهنَ مخاطر إضافية حيث غالبا ما يتمّ وضعهنّ في خطّ المواجهة. ويغطي هذا التقرير ما يلي:

- العنف الجسدي والتحرّش بما في ذلك من الشرطة؛
- العنف والتحرّش من قِبل زعماء السكان الأصليين؛
- الهياكل الاستعمارية والتحرّش الجنسي في غرف الأخبار؛
- مسؤوليات الأسرة والقرابة؛
- الصدمة النفسية الشخصية الناجمة عن التجارب الصحفية.

على الرغم من وجود قوانين كندية ضدّ الاعتداء والتمييز القائم على الجنس أو العرق، ورغم أن الدولة قد صادقت على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، فإن بوغليز تصرّح بأنّ العنصرية المنهجية والتمييز الجنسي ضد الصحفيات من السكان الأصليين ما زالا مستمرّين سواء في المجتمع الكندي أو في غرف الأخبار الكندية. يجب على كندا أن تؤكد التزامها من جديد تجاه إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، وخاصة المادة 16:1 والمادة 2، التي تؤكد حق الشعوب الأصلية في إنتاج الإعلام.

كما أنها تنصح المنافذ الإخبارية بترقية عدد كبير من نساء السكان الأصليين لأدوار صنع القرار، وأن توفّر غرف الأخبار دعماً متخصصاً في مجال الصحة العقلية للصحفيات من السكان الأصليين اللاتي يغطّن قضايا الصدمات العاطفيّة.

السياق القُطري

تعدّ هيئة الإذاعة الكندية (CBC) وشبكة تلفزيون الشعوب الأصلية (APTN) أكبر أرباب العمل الإعلامي التي توظّف سكان الشعوب الأصلية. في تقرير صادر عن هيئة الإذاعة الكندية (CBC) عام 2019، أفادت الهيئة أنّ 2.1% من موظفيها البالغ عددهم نحو 7000 كانوا من السكان الأصليين، مقارنة بنسبتهم البالغة 4.9% من عامّة السكان. ولكن لا يعمل كل هؤلاء الأشخاص في الأخبار ولا نعرف عدد الذين يشغلون مناصب عليا. يضمّ طاقم الأخبار في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية (APTN) نحو 65 شخصا، 75% منهم من السكان الأصليين بمن فيهم الموظفين الفنيين. ويبين لنا تحليل من موقعهم على شبكة الإنترنت أن النساء يشغلنَ أعلى منصبين تحريريين في الأخبار، ويمثّلن نصف المنتجين ونسبة 25% من العاملين في الرتب المتوسطة، كما يمثّلن 56% من المراسلين الصحفيين.

من بين نحو 12,000 صحفي عامل، تقدّر كاتبة التقرير أنّ أقل من 250 صحفي وصحفيّة هم من السكان الأصليين.

إنّ التقرير الصادر عن الهيئة الملكية المعنية بالشعوب الأصلية (RCAP; 1996)، وبعد 20 سنة تقريبا، وهو تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC; 2015)، جذب الانتباه نحو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الإخبارية الكندية في تشكيل التصورات العامة. وكما لخّص التقرير: "...كانت لوسائل الإعلام القدرة إما على تأجيج الصراع أو تسهيل حل النزاع وبناء السلام". وقام التقرير النهائي الصادر في عام 2019 عن التحقيق بشأن النساء والفتيات المفقودات والمقتولات من السكان الأصليين (MMIWG) بالربط بين تصوير النساء من السكان الأصليين في وسائل الإعلام والعنف المتفاوت الذي يتعرضن له.

إنّ التقارير الثلاثة أوصت بتعيين وترقية الصحفيين من السكان الأصليين في غرف الأخبار. اعتقدوا بأنّه إن كان لديهم تمثيل إعلامي أفضل في غرف الأخبار فسينتج عن ذلك إعداد أفضل للتقارير ونهاية للقوالب النمطية المؤذية، وإدراج وجهات نظر خاصة بالسكان الأصليين مما يعكس تصويرا أكمل لانسانيتنا. ذكر تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة: "...إبلاغ عادل ولا تمييز فيه عن قضايا السكان الأصليين...يتوافق مع المادة 16:2 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية." إنّ هذه التقارير تمتدّ لفترة 24 عاما كان هناك خلالها تحسن صغير جدا في التمثيل الإعلامي. إنّ جميع وسائل الإعلام غير الخاصة بالسكان الأصليين تعترف بسوء تمثيلها للسكان الأصليين في غرف الأخبار.

المنهجية

قابلت كارين بوغليز 15 صحفيةً من السكان الأصليين (FIJs) بشكل منفصل على منصة زووم "Zoom" وطرحت عليهنّ أسئلة مفتوحة. يرجى الرجوع إلى الملحق للاطلاع على قائمة النساء اللاتي شاركن في المقابلات. وتشكر الكاتبة تيري مونتشر وهي من قبيلة الموهوك من ستّ أمم، حيث عملت في اتحاد نقابة الإعلام الكندي (CMG) لمدة 10 سنوات. يمثل اتحاد نقابة الإعلام الكندي CBC وAPTN وReuters وCanadian Press وTVO وVice ومنافذ إعلامية أخرى. وقد تمكنت من رفد هذا التقرير بمعرفتها الشاملة في مجال الإعلام.

العنف الجسدي والتحرش ضد الصحفيات من السكان الأصليين

قد يواجه أي صحفي العنف الجسدي، ولكن الصحافيات من السكان الأصليين يواجهن مخاطر مختلفة بسبب كينونتهنّ والقصص التي يغطونها. فالنساء والفتيات من السكان الأصليين أكثر عرضة للقتل أو التعرّض للاختطاف من النساء الأخريات في كندا بمقدار اثنتي عشرة مرة. وأكثر من نصفهنّ يتعرّضنَ للعنف المنزلي. إنّ حصولهنّ على شهادة في الصحافة لا يحميهم من هذه القضايا.

ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الشعوب الأصلية في كندا تشارك على نحو متزايد في الأعمال السياسية، مثل الوقفات الاحتجاجية حول التحقيق بشأن النساء والفتيات المفقودات والمقتولات من السكان الأصليين MMIWG والمسيرات السلمية ووضع حواجز الطرق. وفي الآونة الأخيرة، أدت المظاهرات المضادة إلى حدوث اشتباكات جسدية. إنّ الصحفيات من السكان الأصليين اللواتي يغطين هذه الأحداث الإخبارية معرّضات للتحرش وخطر الإصابة. تقول بيفرلي أندروز، وهي صحفية تنتمي للعرق الأنيشينابي من تووتيناوازيبيينج: "لقد قيل لي أيتها الهندية الحمراء الغبيّة، هندية حمراء وسخة، أبعدي الكاميرا أيتها الهندية الحمراء الغبيّة". براندي مورين صحفية من مجموعة المواطنين الأوائل الكري/قبائل الايروكواس من المقاطعة السادسة في ألبرتا، تعمل لحسابها الخاص مع عدة منافذ إعلامية. وفي مظاهرة مضادة حديثة، ذكرت أن رجلاً هدم عرضا لعدد من الفساتين الحمراء التي كانت معلقة كنصب تذكاري للنساء والفتيات المفقودات والمقتولات من السكان الأصليين MMIWG. كما قام رجل آخر بعرقلة طبّالات من النساء. وقد أجرت مورين مقابلات مع كليهما عبر البثّ المباشر، وأصبح الرجلان أقل عدوانية عندما لاحظا أنها كانت تسجّل أفعالهم. كيري بينجو وهي من قبائل السولتو/داكوتا/كري التابعة لأمّة موسكوبيتونج سولتو، عملت غالبا في حيّ شمال وسط ريجينا، حيث كان عندئذ يشتهر بارتفاع معدل الجريمة. تذكر بأنّه تمّ عرض مرافق على الصحفيات الأخريات من أجل سلامتهنّ، لكنهم لم يعرضوا عليها ذلك. "أعتقد بأنّهم افترضوا أنني سأكون بخير لأنّ أغلب الناس في ذلك الحيّ كانوا من السكان الأصليين."

لقد تمّ توثيق استخدام قوات الشرطة في كندا القوة المفرطة ضد السكان الأصليين الذين يحتجون بشأن مطالبات الأراضي التي لم يتمّ حلها. وبسبب التاريخ المليء بإنتهاكات حقوق الإنسان في هذه المواجهات، يحاول الصحفيون - وهم عادة من العاملين في وسائل الإعلام البديلة - أن يتواجدوا في الموقع ليشهدوا أعمال الشرطة. بما أنهنّ من السكان الأصليين، تتوقع الصحافيات التعرّض للتمييز من قبل عناصر الشرطة. وقد استخدمت شرطة الخيالة الكندية الملكية على نحو متزايد ما يسمّى بـ"مناطق الاستبعاد" لإبقاء المراسلين على بُعد عدة كيلومترات.

تم استخدام مناطق الاستبعاد ثلاث مرات في عام 2019-2020 في مقاطعتيّ نوفا سكوشيا وكولومبيا البريطانية، على الرغم من المراجعة التي أجرتها لجنة المراجعة والشكاوى المدنية، والتي نصّت على أن هذه الإجراءات تتجاوز صلاحيات الشرطة. في عام 2019، أكدت دعوى قضائية مجددا على حقوق الإعلام في تغطية أحداث كهذه. ومع ذلك، شرعت الشرطة إلى احتجاز خمسة صحفيين واعتقال اثنين آخرين هذا العام. إنّ الصحفيين المحتجزين والمعتقلين ليسوا جميعا من السكان الأصليين، لكنّ جميع الحوادث وقعت خلال إجراءات تتعلق بأراضي السكان الأصليين، حيث غالبا ما يتمّ استدعاء الصحفيات من السكان الأصليين لتغطيتها. إينجل مور، وهي صحيفة من شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية، تحدثت عن عنصرية الشرطة تجاه السكان الأصليين، كما هددت الشرطة باعتقالها في منطقة استبعاد. تشعر بالتوتر إزاء التداعيات التي قد تترتب على عملها في الصحافة. "كنت أخاف عندما كنت أقود سيارتي على الطريق السريع، كنت أخاف من أن توقفني شرطة الخيالة الكندية الملكية وأنا أقود سيّارة تابعة لشبكة تلفزيون الشعوب الأصلية."

العنف والتحرش من قبل زعماء السكان الأصليين

وقد ينبع العنف والتخويف ضد الصحفيات أيضا من الزعماء السياسيين من السكان الأصليين الذكور والإناث على حدٍ سواء، عندما تبحث هؤلاء الصحفيات في المخاوف بشأن المساءلة في الزعامة. ففي عام 2013، قام نجل أحد القادة بصدم سيارة كانت تقودها مراسلة شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية ميليسا ريدجين مما أخرجها عن الطريق وجعلها تصطدم بضفة ثلجية. قالت: "إن هذه الشاحنة تتجه نحونا مباشرة. فقد كان (ابن الرئيس) يحمل مسدساً أعلى شاحنته وكان يطالب بأخذ الكاميرا." هاجم ثلاثة رجال في مكتب عصبة محليّة لاريسا بورنوف التي تعمل مع شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية عندما طلبت من الرئيس التعليق على ما حدث. وعندما عادت بعد شهر لمتابعة الأمر، أحاط بها عشرة رجال ونساء من مكتب العصبة. "تلقيت تهديدات بالقتل تقول: اخرجي من هنا. سوف نقتلك. أتذكر بأنني توقّفت إلى جانب الطريق لأنني كنت أبكي."

في مؤتمر صحفي في شهر تموز/يوليو من عام 2019، قام مستشار اتصالات بشدّ ذراع بيفيرلي أندروز التي تعمل في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية وحاول ايقاع الميكروفون من يدها لأنها سألت عن ادّعاء حول تحرش جنسي. ولاحقا رافقت إحدى السياسيات أندروز إلى خارج المبنى، ووبّختها بسبب "نشرها الأخبار القذرة في كل الأرجاء."

كان للمراسلة أمبر بيرنارد من قبيلة ميكماك تجربة مماثلة مرتين عندما حاولت مقابلة الزعيم الوطني لجمعية الأمم الأولى بيري بيليغارد في مناسبات عامة. في إحدى المناسبات في عام 2018، قام أحد المستشارين بدفع الميكروفون من يد برنارد؛ وفي عام 2019 قام مستشار آخر بصدّها جسديًا لمنعها من طرح أسئلة على الرئيس الوطني. تقول: "أنت تلاحظ أن الصحفيين الذكور يقومون بأمور مماثلة ولكنهم لا يتلقون المعاملة نفسها، ولذلك فهناك عنف قائم على الجنس."

التحرش الجنسي في مكان العمل

لا توجد إحصاءات خاصة بمجال الصحافة تشير إلى معدل التحرشات الجنسية، ولكن على نطاق واسع من عامّة السكان، تذكر النساء من السكان الأصليين أنهن يتعرضن للاعتداء الجنسي بمعدل يزيد بثلاثة أضعاف عن معدل النساء من غير السكان الأصليين (35 لكل 1000). فليس من المستغرب إذن أن تبلّغ خمس من النساء اللاتي أجريت مقابلات معهن عن تعرضهن للتحرش الجنسي أثناء العمل. وفي بعض الأحيان يحصل ذلك في المكتب. عندما عملت أندروز في إحدى هيئات البث الرئيسية، قام زملاؤها الذكور بإطلاعها على "صور عضو ذكري". لم تخبر أندروز أحدا عن هذا التحرش ظنّا منها أنها ستتعرض للطرد إذا اشتكت.

وقالت بينجو إنها تعرضت للتحرش من قبل مصادر بما فيها سياسي عانقها وقبّلها رغم معارضتها الأمر. في المرة الأولى التي حدث ذلك، ألقت رئيسة التحرير باللوم عليها. وبعد ذلك، وحين واجهت بينجو تطورات غير مرغوبة، لم تبح بشيء: "كنتُ أعرف أنه إذا حدث أي شيء، فلن أتمكن من الاعتماد عليها (رئيسة التحرير) لتقوم بحمايتي". تتذكر لينا مينيفي (من أمّة غيتغالا) أنّ النساء في غرفة الأخبار كنّ يسمّين بعض الرجال المعروفين بالتحرّش بأسماء مستعارة، مثل "كريبي جون" (أي جون المخيف) الذي غالبا ما كان يصدر تعليقات حول أجساد النساء أو يتحدث عن تجاربه الجنسية في المكتب. واشتكت مينيفي للإدارة ولكن قيل لها إنّ هذا جزء من ثقافة المكتب ولم يكن في وسعهم عمل شيء.

العنصرية المنهجية في غرف الأخبار

إنّ المعايير والممارسات الصحفية (JSP) في هيئة الإذاعة الكندية تمنع الصحفيين من التعبير عن وجهات النظر الشخصية حول المواضيع المثيرة للجدل على كافة منصات هيئة الإذاعة الكندية وعلى حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، لأن هذا "من شأنه أن يضعف مصداقية صحافة هيئة الإذاعة الكندية وأن يضعف ثقة جمهورنا". وحين يؤكد الصحفيون من السكان الأصليين أن أراضي السكان الأصليين "لم يتم التنازل عنها"، كثيراً ما يعتبر المدراء من ذوي البشرة البيضاء هذا الرأي رأياً شخصياً وليس حقيقة. إنّ التأكيد على أن تصريحا معينا من قِبل شخصية عامّة يعتبر عنصريا، يمكن أن تفسّره الإدارة أيضا على أنه رأي وليس حقيقة. تقول مونتشر إن ثلاثة صحفيين على الأقل حتى الآن في هذه السنة قد تعرّضوا للتأديب بسبب نشر هذا النوع من التصريحات على وسائل التواصل الاجتماعي. وتقول مونتشر: "إن العدسة التي ننظر من خلالها إلى الأخبار هي في واقع الأمر عدسة متعصّبة لأصحاب البشرة البيضاء وليست تلك العدسة الموضوعيّة التي نتصورها". تقول جامونا غالاي تامانغ من قبيلة ميتيس/ديني إنّ التنقل حتى في غرفة أخبار تابعة للسكان الأصليين مثل شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية قد يعدّ مشكلة. في الأساس، إنّ السياسة الصحفية في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية متجذّرة في الممارسات الثقافية الغربية. وجدت غالاي تامانغ أن بعض جوانب السياسات تتعارض مع بعض الممارسات الثقافية حول منح الهدايا في مجتمعات السكان الأصليين، واضطررت إلى التراجع. وبعد هذه التجربة أضحت تتساءل عما إذا كان هناك مكان لها في الصحافة.

إن تاريخ العنصرية في كندا لا يتوقف عند غرف الأخبار. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت مينيفي محبطة بسبب تعليقات الزملاء حول كون أفراد الشعوب الأصلية مدمنين على الكحول أو سكارى أو مدمني مخدرات، ولكن لم يأخذها أحد في قسم الموارد البشرية على محمل الجد. وقد سمعت أندروز زملاءها في غرفة الأخبار يبدون تعليقات مهينة حول السكان الأصليين. وعندما اشتكت، قالت المخرجة : "تحمّلي الأمر." وتقول مونتشر ممثلة اتحاد نقابة الإعلام الكندي إن القليل قد تغير منذ عشرين عاما. وما زالت تشهد مظاهر العنصرية في غرف الأخبار وفي الخارج؛ فالزملاء ذوي البشرة البيضاء يقولون للصحفيات من السكان الأصليين بأنه قد تمّ تعيينهم أو فوزهم بالجوائز فقط لأنهم من السكان الأصليين؛ وهم يسخرون من كلمات في لغة السكان الأصليين والمخرجون يسخرون من لهجة الصحفيات من السكان الأصليين. أحضرت كيم ويلر قائمة بالتصريحات العنصرية التي وجهها زملاؤها في العمل لزملاء من السكان الأصليين وقدّمتها إلى مديري غرف الأخبار الذين اتفقوا بأنها تصريحات مروعة. تقول ويلر: "لم تكن هناك متابعة مع المدراء، كما أنّ قسم الموارد البشريّة لم يتابع الموضوع معي ايضاً. فخرجوا من غرفة الإجتماعات وكأنهم يقولون: لقد عقدنا إجتماعاً حول العنصريّة، قمنا بواجبنا."

وتقول مونتشر ممثلة اتحاد نقابة الإعلام الكندي: "إنّ تحويل المراسلين من السكان الأصليين إلى رمز يعدّ مشكلة خاصة عندما يتعلق الأمر بالترقيات." فمن المتوقع أن يكون لدى المرشحين الإداريين تنوع في الملفات، وهو أمر يشكّل تحديا عندما يتمّ تعيين الصحفيات من السكان الأصليين لتغطية قضايا السكان الأصليين فقط.

أدخلت الصحفيات من السكان الأصليين مواضيع ومصادر جديدة لغرف الأخبار، ولكنها لم تحدث تغييرا بقدر ما كنّ يأملن. قال مصدر فضل عدم الكشف عن اسمه إنّ هذا الأمر مؤلم لأنهن يعتقدن بأنّه قد يكون للصحافة تأثير على حقوق الإنسان. قالت أندروز التي تعمل في إحدى شركات البث الخاصة إنه كان عليها المكافحة من أجل كتابة قصص هامّة لمجتمع السكان الأصليين بما فيها قصص النساء والفتيات المفقودات والمقتولات من السكان الأصليين. "حسب تجربتي، لا تضطر النساء من غير السكان الأصليين إلى المكافحة من أجل كتابة القصص، عليهنّ فقط أن يقلن (إن هذه قصة مهمة بالنسبة إلي)". عندما عملت كيم ويلر في هيئة الإذاعة الكندية، كان عليها أن تبذل قصارى جهدها لإقناع المنتجين بإعداد حلقة خاصة حول أول حدث عام تقيمه لجنة الحقيقة والمصالحة في وينيبيغ، لأنّ الموضوع كان "غير مثير للاهتمام" لذلك البرنامج تحديدا. في نهاية المطاف، فازت الحلقة بالميدالية الفضية في مهرجان نيويورك وحازت على جائزتيّ إيماجيناتيف ImagineNative.

وفي المقابل، وجدت أندروز أنها لا تستطيع أن تنفصل عن كونها من الشعوب الأصلية في محطة البث الخاصة حيث كانت تعمل. قامت بتدريب عدة صحفيين يافعين من غير السكان الأصليين حيث تمت ترقيتهم

لمنصب أعلى من منصبها. وتقول مونتشر ممثلة اتحاد نقابة الإعلام الكندي: "إنّ تحويل المراسلين من السكان الأصليين إلى رمز يعدّ مشكلة خاصة عندما يتعلق الأمر بالترقيات." فمن المتوقع أن يكون لدى المرشحين الإداريين تنوع في الملفات، وهو أمر يشكّل تحديا عندما يتمّ تعيين الصحفيات من السكان الأصليين لتغطية قضايا السكان الأصليين فقط.

تقول مونتشر إنّ التحيز الجنسي يلعب دورا أيضا. وقد رأت مراسلين ذكور من السكان الأصليين يترقون في كثير من الأحيان، على الرغم من وجود عدد أكبر من نساء السكان الأصليين في هذا المجال. "هناك تشكيك فوري في جودة عمل النّساء من السكان الأصليين، الأمر الذي لا يحصل مع الذكور منهم. حين تنظر إلى الأمر من منظور المستوطنين الكنديين وتفكيرهم، فإن النساء من السكان الأصليين لا صوت لهنّ. فهم لم يسمعوا أصواتنا قطّ طيلة تاريخهم." وصفت أندروز الأخبار السائدة بأنها نادٍ للصبية؛ أمّا ويلر فكانت أكثر صراحة: "يمكنك أن تتقدّم في هيئة الإذاعة الكندية إذا كنت هنديا طيّبا أو مستجيبا لكل ما يطلب منك، وإذا لم تعكّر صفو الأمور وقمت بكل ما يطلب منك بالتحديد، وإذا كنت ذكرا."

كما رأت مونتشور أنّ الصحفيات من السكان الأصليين يتقاضين أجراً أقل عن نفس الأعمال وعلى الرغم من الخبرة المتساوية. وفي إحدى الحالات كان الفارق في الأجر عشرين ألف دولار في السنة. لا توجد إحصائيات تشير إلى مدى تكرار ذلك في مهنة الصحافة. وتشير أرقام إحصائية كندية إلى أن متوسط دخل الرجال من السكان الأصليين الحاصلين على درجات جامعية في مختلف الصناعات يزيد بنحو 11,000 دولار عن متوسط دخل النساء من السكان الأصليين الحاصلات على نفس المستوى التعليمي.

المسؤولية الأسرية

تتحمل المرأة في كل المجتمعات وطأة الالتزامات الأسرية. وبالنسبة للنساء من السكان الأصليين، هناك طبقة إضافية من المسؤولية لا يفهمها زملاؤهن من ذوي البشرة البيضاء في كثير من الأحيان. فالأسر الأصلية، على سبيل المثال، ليست عندها ثقافة مجالسة الأطفال المدفوعة الأجر. إن تاريخ كندا من المدارس الداخلية[2] و"الستينيات سكوب"[3] (إزالة أطفال السكان الأصليين من مجتمعاتهم) يعني أن الأسر الأصلية لا تثق بأن تعهد بأطفالها إلى الغرباء. إنّ العديد من النساء اللاتي قابلتهنّ دخلن إلى سوق العمل كأمهات عزباوات. كانت ثلاثة نساء هنّ بينجو وريدجين ومورين يحضرن أطفالهن عادة إلى العمل. حيث أنّ شركة بينجو منحتها استثناء، وتسمح شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية بتواجد الأطفال في مكان العمل، أمّا مورين فتعمل لحسابها الخاص.

كما أن على الصحفيات من السكان الأصليين التزامات قرابة تمتد إلى ما هو أبعد من الأسرة النواة، وإلى المجتمع الأوسع، الذي كثيراً ما لا تفهمه أماكن العمل الشائعة. وهذه المجتمعات في حاجة ماسة بسبب تعرّضها لصدمات تاريخية. تقول مونتشور: "في بعض الأحيان يكون ما يجري في الأسرة ثقيلاً ومتكررا، وقد لا ترغب في الدخول للمدير باستمرار لإخباره بالأشياء المجنونة التي تحدث في أسرتك لأن هذا لا يبدو جيدا". ثم تابعت قائلة: " نتعامل في أسرنا أيضاً مع صدمة الاستعمار وإدمان المخدرات وتفكك الأسرة وانفصال الأسر". كانت بينجو ومينيفي اللتان تتمتع عائلاتهما بتاريخ من التعليم في المدراس الداخلية، أول من يتخرج من الجامعة في عائلتيهما. تقول مينيفي "تتوقع أن تكون قادرا على تقديم الدعم الماديّ أو منح الوقت لمجموعة متنوعة من الأمور: مثل الصحة والقانون والأطباء والمحامين... والتعامل مع الحكم عليهم بالسجن وما إلى ذلك."

إن الأدوار الشخصية التي تتوزّع بين حضانة الأطفال والصحافة قد تكون مرهقة. إنّ الصحافيات من السكان الأصليين تحت الطلب على مدار الساعة من قِبل عائلاتهن وعملهنّ. تقول ويلر: "بالنسبة إلينا نحن السكان الأصليين العاملين في وسائل الإعلام، لا نعتبرها مجرّد وظيفة، بل هي نمط حياة". وتقول تينا هاوس: "في كثير من الأحيان، أعمل حتى وقت متأخر للغاية. يتصل بي الناس عبر الهاتف أو الرسائل النصيّة طيلة الوقت لمناقشة أفكار لقصص، كما تعرفون، هناك مواقف مروعة يمرّون بها. وبطبيعة الحال، لا يمكنك عدم الردّ إذا كان الأمر جادا".

إنّ القصص التي تغطيها غرفة الأخبار حيث يعملون كثيراً ما تتعلّق بأسرهم حيث تتقاطع حياتهم الشخصية والمهنية: تتولّى هاوس رعاية أخيها الذي غالباً لا يملك مأوى في فانكوفر. "ها أنا أغطي هذه القصص عن الأشخاص الذين يعيشون في وسط المدينة الشرقي وخاصة أثناء هذا الوباء، وأنا أتعامل مع الأمر على الصعيد الشخصي أيضا مع أخي". لدى كل من هاوس وبرنارد أقارب ظهرت قصصهم في الأخبار حيث أنهن نساء مفقودات أو تعرضن للقتل من نساء السكان الأصليين. ولقد طلبت هاوس إذنا لتغطية مقتل ابن عمها لأنها كانت تدرك أن حضورها سوف يكون عزاء لعائلتها. تقول برنارد: "لا يوجد فصل، سأذهب للمنزل، والأخبار هنا وهناك، سواء كانت من خلال العمل أو من خلال الحياة الشخصية".

الصدمة النفسية الناجمة عن العمل الصحافي

كثيراً ما تؤدّي القصص الإخبارية إلى صدمات شخصية للصحفيات من السكان الأصليين لأنهنّ شهدن استعماراً بنفس الطريقة التي عانى بها الناس الذين ينقلن قصصهنّ. وتقول الصحفيات من السكان الأصليين إن تغطية التحقيقات لحوادث القتل والاختفاء للنساء من السكّان الأصليين كانت محزنة إلى حد لا يصدق لأن الجرائم كثيراً ما تتعلّق بالعنف الجنسي والوحشية والتعذيب. وتشرح بورنوف: "قد لا يكون عنفاً مباشراً تجاهي، ولكنك تشعر به، تشعر بالألم عند دخولك إلى ذلك البيت".

لم يبدو أنّ رؤساءهم مدركين للصدمة التي يُحدثها العمل على النساء. قالت إحدى الصحفيات من السكان الأصليين إن عملها أثار صدمة شخصية على نحو لم تكن تتوقعه: "قلت لرؤسائي إنني أغرق، ولم أتلقى أي رد على ذلك، لم يكن لدي طرق". غطت مينيفي محاكمة قاتل متسلسل في كولومبيا البريطانية. إنّ سماع التفاصيل البشعة عن التعذيب والوحشية ومراقبة تأثير ذلك على أسر النساء كان له وقع كبير. طلبت مينيفي الدعم الصحي في ذلك الوقت، ولكن قيل لها إنّ الإستماع لأشياء مؤلمة هو جزء من العمل.

هناك قضايا أخرى مؤثرة أيضا. في غرفة أخبار رئيسية، أسنِد إلى مور قراءة العشرات من التعليقات العنصرية حول السكان الأصليين: "وصلت إلى مرحلة التقيؤ وعدم النوم عندما قال [المدير الإعلامي]: حسنا، يجب أن تقوّي نفسك وأن تتعلمي مواجهة هذه الأمور. ارتأيت أن هذا ليس ملائما على الإطلاق". تقول ريدجين إن تغطية قصص الأطفال في منازل الرعاية الحكومية أصابها بالمرض وأنها وزنها انخفض بطريقة غير صحيّة: "لا أتمكن من النوم بسبب ذلك. لا أتناول الطعام أحياناً ... غالبا ما أحتاج لإقناع نفسي بعدم التفكير في الأمر".

استنتاجات الكاتبة

أوعزت تقارير صادرة عن الهيئة الملكية المعنية بالشعوب الأصلية ولجنة الحقيقة والمصالحة إلى كندا بأنّ زيادة عدد الصحفيين من السكان الأصليين سيكون لها فوائد إيجابية هائلة: إذ أن القيام بذلك من شأنه أن يحسن التغطية الإخبارية للسكان الأصليين؛ ويزيد من الثقافة العامة والتعاطف؛ وأن يحسن من الحقوق الديمقراطية والإنسانيّة. ولكنّ هذا لم يحدث.

قليلا ما تعيّن غرف الأخبار الرئيسية صحفيين من السكان الأصليين، ويؤدي تقاطع العرق ونوع الجنس إلى التحرش والتمييز في مكان العمل، مما يحد من قدرة الصحفيّات من السكّان الأصليين على إحداث تغيير في غرف الأخبار أو التغطية الإخبارية للشعوب الأصلية.

لقد وجدت أن من المحبط للغاية أن أشاهد جيلاً آخر من السكان الأصليين وغير الأصليين في كندا يفقدون فرصة المصالحة. تتحمل وسائل الإعلام الإخبارية المسؤولية عن الفشل في إدراك العنصرية المنهجية في المهنة وتصحيحها والتي أبرزتها الهيئة الملكية المعنية بالشعوب الأصلية قبل أكثر من عشرين عاماً. ثمة استثناءات قليلة بارزة، لكنّ غرف الأخبار عرقلت تقدم الحياة المهنية للصحفيّات من السكان الأصليين وقدرتنا على إدخال تحسينات ملموسة على التغطية الإخبارية. إن قصص التحرش والعنف والتداخل بين العنصرية والتحيز الجنسي في هذا التقرير تعكس تجاربي الخاصة في هذه المهنة. مثل النساء الأخريات في

هذا التقرير، فقد حاولت الضغط من أجل إحداث تغيير في المهنة طيلة حياتي المهنية ولم أحقق للأسف سوى نتائج قليلة. إنّ الدراسات التي أجرتها وسائل الإعلام الكندية مثل "رؤية الأحمر: تاريخ السكان الأصليين في الصحف الكندية" (مارك كرونلاند أندرسون، وكارمن ل. روبرتسون، إعلام جامعة كولومبيا البريطانية، 2011) تُظهر أن السكان الأصليين ما زال يتمّ تصويرهم في وسائل الإعلام على أنهم أدنى منزلة من البيض.

إنّ هذا التقاعس يسلط الضوء على الحاجة إلى التدخل في عام 2020. النبأ السار هو أنّ حملة #BlackLivesMatter أدت إلى زيادة الوعي حول افتقار غرف الأخبار الرئيسيّة إلى التنوع، وكندا تستجيب بشكل خاص للضغوط الدولية. ومن المحتمل أن تسفر هذه الضغوط الدولية أخيراً عن تغيير ممنهج شامل.

يمكن ممارسة هذا الضغط الدولي بطرق قليلة. ويمكن للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية أن يجري دراسة أكثر دقة حول القضايا المطروحة في هذه الورقة وأن يقترح طرقاً يمكن لكندا أن تدعم التزامها على نحو أفضل بالمادتين 16:1 و2 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد يشجع هذا أيضاً كندا على النظر في كيفية دعم وسائل الإعلام التابعة للسكان الأصليين في ضوء الاضطرابات التي تؤثر على نموذج عمل المهنة، وأن تعيد كندا التزامها بالمادة 16. وعلى أقل تقدير، يلزم إجراء دراسة استقصائية ديموغرافية شاملة حول السكان الاصليين في الإعلام.

وفي بلدي، يبين هذا التقرير أن غرف الأخبار الكندية والغربية تحتاج إلى الاعتراف بالتحديات المتعلقة بالتنوع والتطرق لهذه القضايا من خلال ترقية الصحفيين من السكان الأصليين، وخاصة النساء منهن للحصول على الأدوار القيادية

أطالب الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة بالضغط على الحكومة الكندية لتمرير قوانين واضحة تمنع الشرطة من التدخل في الصحفيين الذين يغطون الإجراءات المتعلقة بأراضي السكان الأصليين أو احتجازهم أو اعتقالهم؛ وبضمان شفافية الشرطة الفيدرالية الكندية في التعامل مع قضايا التحرش والعنصرية وتأديب ضبّاطها؛ وبتوفير التدريب والدعم والمعدات للصحفيات من السكان الأصليين اللاتي يغطين مناطق النزاع. وأطالب بأن تعيد الأمم المتحدة النظر في علاقتها بزعماء السكان الأصليين الذين يسمحون بالعنف أو التحرش الذي تتعرض له النساء، بمن فيهم الصحفيات من السكان الأصليين.

وفي بلدي، يبين هذا التقرير أن غرف الأخبار الكندية والغربية تحتاج إلى الاعتراف بالتحديات المتعلقة بالتنوع والتطرق لهذه القضايا من خلال ترقية الصحفيين من السكان الأصليين، وخاصة النساء منهن للحصول على الأدوار القيادية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج غرف الأخبار هذه إلى احتواء واستيعاب الأثر النفسي الشديد الذي تخلّفه هذه الوظيفة على الصحفيات من السكان الأصليين.

النساء اللاتي أجريت معهنّ مقابلات

بيفيرلي أندروز، قبيلة انيشانابي، تووتيناوازيبيينج الأمة الأولى. عملت أندروز في الإعلام لأكثر من عقد من الزمن، بما في ذلك البث والأفلام والفنون. وانضمت إلى شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN في كانون الثاني/يناير من عام 2017 من ريجينا - ساسكاتشوان، حيث كانت صحفية فيديو في شبكة سي تي في CTV ودائرة السكان الأصليين Indigenous Circle. كما عملت في جلوبال تيليفيجن (Global Television).

كيري بينجو، سولتو/ داكوتا/ كري، أمة مسكوبيتونغ سولتو. بينجو صحفية حائزة على جوائز قامت بتغطية قضايا السكان الأصليين في ساسكاتشوان في صحيفة ريجينا ليدر بوست لأكثر من عشر سنوات. تعمل حاليا في هيئة الإذاعة الكندية CBC

أمبر برنارد، قبلية ميكماك. عملت برنارد في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN في ساسكاتشوان وأوتاوا. ساهمت في تحقيق مشترك بالتشاور مع مجموعات من السكان الأصليين في موضوع خط أنابيب ترانس ماونتن (عبر الجبل) المقترح، حيث حاز على جائزة رابطة الأخبار الإذاعية والتلفزيونية الرقمية RTDNA في عام 2019.

لاريسا بورنوف، أمّة كانو لايك كري. تعمل بورنوف حالياً للحصول على شهادة دكتوراه في كلية الحقوق، جامعة ساسكاتشوان 2021. عملت في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN كمراسلة وصحفيّة في

الإعلام المرئي وغطّت ساسكاتشوان، وعملت كمقدّمة برامج إذاعيّة في راديو MBC في لا رونج، ساسكاتشوان.

جامونا غالاي-تامانغ، قبيلة ميتيس/ ديني. كانت غالاي-تامانغ زميلة فوكس انترناشونال لعام 2019-2020 في جامعة ييل، أخرجت فيلما وثائقيا مدته نصف ساعه مع تحقيقات من شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN وعملت مع إذاعة CiTR 101.9 FM, ومجلة ديسكوردر *Discorder* ولوود للإنتاج التلفزيوني. قام بحثها الأخير بدراسة تأثير وجود الرصاص في مياه الشرب على صحة السكان الأصليين. تحمل شهادة بكالوريوس في التمريض ولديها خبرة في العمل في المجتمعات الأصلية البعيدة في كندا.

تينا هاوس، من قبيلة ميتيس. هاوس مراسلة حائزة على جوائز وحازت أعمالها على تقدير منظمة العفو الدولية. هي رائدة أعمال سابقة كانت تدير وكالة مواهب وإنتاج فيديوهات وشركة ترويجية خاصة بها تدعى The House of Talent(منزل الموهبة) لمدة 12 عام قبل الانضمام إلى شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN .

لينا مينيفي، أمّة كيتكالا. إنّ مينيفي هي المرأة الوحيدة من الأمم الأولى التي تشارك في برنامج إدوارد آر مورو للصحافة التابع لمعهد آسبن والسفارة الأمريكية في واشنطن العاصمة. تمتد حياتها المهنية على مدى 16 سنة في الإعلام حيث عملت كصحفية ومصورة فيديو ومنتجة. إنّ مينيفي مالكة (القصص أولا) وتعمل حاليا على مسلسل تلفزيوني لشبكة المعرفة وتقوم بعمل وثائقي طويل عن حماية أراضي السكان الأصليين. كما شاركت في تأسيس ricochet.media الخاص بتمويل تقارير السكان الأصليين. عملت في هيئة الإذاعة الكندية في الراديو 1 والراديو 3 وشبكة تلفزيون الشعوب الأصلية APTN

تيري مونتشر، قبيلة هودنوسوني، الأمم الستة. كممثلة موظفين وحقوق الإنسان والمساواة في اتحاد نقابة الإعلام الكندي، لدى مونتشر خبرة لأكثر من عشر سنوات في تمثيل موظفي الإعلام في شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية والصحافة الكندية وهيئة الإذاعة الكندية وتلفزيون أونتاريو وإعلام فايس وغيرها. إنها مهتمة بجميع أشكال الوساطة والتفاوض وحل النزاعات ومناصرة العمّال.

إينجل مور، كري/ الأمة الأولى بيغيس. حصلت مور على شهادة في الصحافة من جامعة كلية كينغز. كما لديها شهادة بدراسات التنمية الدولية والاستدامة البيئية من جامعة دالويز. تدرّبت مور في هيئة الإذاعة الكندية قبل انضمامها لشبكة أخبار تلفزيون الشعوب الأصلية APTN في عام 2018. تعمل حالية كصحفية فيديو وتغطي كندا الأطلسية.

براندي مورين، كري/ الموهوك. ولدت مورين وترعرعت في ألبرتا ولديها شغف تجاه رواية قصص السكان الأصلية. تقيم خارج إدمنتون وتعمل لحسابها الخاص وتكتب لعدة منظمات إخبارية بما فيها شبكة إعلام انديان كونتري توداي، شبكة توداي ميديا، الجزيرة، الغارديان، نيويورك تايمز، ناشونال اوبزيرفر، هيئة الإذاعة الكندية وشبكة تلفزيون الشعوب الأصلية.

ميليسا ريدجن، ريد ريفير ميتيس. ريدجن صحفية حائزة على جوائز قضت أكثر من 14 سنة في تغطية الجرائم والمحاكم والسياسة والتجارة والترفيه للصحف في أربع مقاطعات. ثم انضمت إلى شبكة تلفزيون الشعوب الأصلية في عام 2009 وحازت على عدة جوائز، بما فيها تقدير من الشبكة العالمية للبث التلفزيوني للشعوب الأصلية (2013) والرابطة الكندية للصحفيين (2016, 2019) وجائزة الشاشة الكندية (2018,2019).

كيم ويلر، أنيشينابي/ الموهوك. بدأت ويلر مهنة الصحافة قبل عشرين سنة حيث عملت في وكالة الأنباء الكندية وهيئة الإذاعة الكندية وغيرها. إنّ عملها في السلسلة الإذاعية التابعة لراديو هيئة الإذاعة الكندية "ريفيجن كويست" Revision Quest حاز على ميدالية فضية في مهرجان نيويورك وجائزتيّ ايماجيناتف ImagineNative. عملت ويلر كمنتجة مشاركة في برنامج "وحدة السكان الأصليين الرقمية" وبرنامج "غير محجوز" على راديو 1 في هيئة الإذاعة الكندية.

(ملاحظة: فضلت ثلاث نساء عدم ذكر أسمائهنّ عند مساهماتهن. تمّ استخدام المعلومات ولكن من دون ذكر أسمائهنّ في التقرير.)

وصمة العار والقوالب النمطيّة تعيق نجاح النساء كصحفيات في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية

بقليم: **ساندرا صافي بشنغزي** الدولة: **جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة**

أنا صحفيّة ومدرّبة وصانعة أفلام من جمهوريّة الكونغو الديمقراطية وعمري 28 عاماً. أعيش في مدينة بوكافو في شرقيّ جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة. شاركت في تأسيس المدرسة الفنية للصحافة كما أديرها وأعمل على تنسيق برامج منظمة صحفيون من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان كما أعمل على تنسيق برامج شبكة الصحفيين من أجل تعزيز النوع الاجتماعي. أنا منخرطة بنشاط في تعزيز حقوق الإنسان وخاصةً حقوق النساء والأطفال. كما أنني على يقين بأنّ الإعلام يمكنه أن يغيّر حياة النّاس إيجابيا، وخاصّة حياة الفتيات والأطفال المهمّشين عامّة.

في عام 2012، حصلتُ على جائزة صحفيين من أجل حقوق الإنسان عن أفضل تقرير إذاعي حول حقوق الإنسان، التي كانت مقدّمة من منظّمة صحفيّون من أجل حقوق الإنسان غير الحكومية. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت ملتزمة بالعمل على زيادة عدد الصحفيين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان.

كوني أمّاً لخمسة فتيات، فأنا أحب المغامرة والسفر واكتشاف آفاق ومشاهد طبيعيّة جديدة.

المُلَخّص

تقوم الصحفيّة ساندرا صافي بشنغزي من جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة بإجراء مقابلات متعمّقة مع صحفيين وخبراء إعلاميين من الجنسين، لتسليط الضوء على قضايا مرتبطة بالنهوض بالصحفيات في جمهوريّة الكونغو الديمقراطية. وكما هو الحال في الكثير من الدول، إن أكبر التحديات التي تواجه نجاح المرأة هو أنّ عدم المساواة الجندريّة يعدّ أمرا متأصّلا ثقافيّاً. فالثقافة المحليّة تعلّم المواطنين بأن الميدان العامّ ليس مكانا للنساء، ولهذا فإنه لا يجدر أن تكون النساء صحفيات. يتمّ احتقار الصحفيات لأنهنّ لسنَ أنثويات بالشكل التقليدي، كما يُعتبرن فاسقات أحيانا لأنهن يضطررن إلى التعريف عن أنفسهن للجمهور. لا يتم منحهنّ مهاما تعتبر غير "أنثويّة" كالمهام السياسيّة والصحافة الاستقصائية، والأسوأ من ذلك أنّهن يتعرّضن للتحرش الجنسي من قبل المخبِرين والزملاء. لا يتم إسناد مهام قياديّة وتدريبيّة للنساء لأن ثقافة جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة تعتبر أنّه لا يجدر بالرجال تلقّي الأوامر من النّساء. لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية قوانين خاصة بالمساواة بين الجنسين، ولكنّ هذه القوانين لم تؤدي إلى تغيير الثقافة.

تقترح الكاتبة تدريب النساء لوضعهنّ في موقع مساواة مع الرجال، وإحداث تغيير في الثقافة المحليّة، والسماح للنساء بتولّي مناصب قياديّة، وتقديم دعم إضافي لقوانين المساواة بين الجنسين ولإتفاقيّاتٍ موجودة مسبقاً في جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة وفي دول أخرى في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقيّة بما في ذلك رواندا وبوروندي.

القوالب النمطيّة و"أدوار المرأة"

حتى قبل أن يبدأن العمل في مجال الإعلام، تواجه النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوالب النمطية القائمة على الجنس في المجتمع، والتي تثنيهن عن ممارسة مهنة عامة كهذه. منذ سن مبكرة، سواء داخل الأسرة أو في المدرسة، يتمّ تعليم الرجال القيادة والهيمنة، وتعليم النساء التحمّل أو الإنجاز. عندما تبدأ النساء العمل في الإعلام، يجب عليهنّ تخطّي هذه القوالب النمطيّة على الصعيد الشخصي وفيما يتعلّق بزملائهم الذكور. تقول نيللي اديدجا، مديرة البرامج في "راديو ماما"، وهي محطة إذاعية نسوية تروج لتعزيز حقوق المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: "يصعب عندئذ على كثير من الرجال لا سيما في المناطق الريفية، الاعتراف بقيمة المرأة من دون تحيز عندما تعمل المرأة في مواقع قياديّة أو عندما تقوم بعمل جيد كصحفيّة".

وتشاركها في هذا الرأي دوسي ناموزيي، منسقة منظمة Uwezo Africa، وهي منظمة تعنى بتعزيز النوع الاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتقول: "هناك جوانب اجتماعية وثقافية تنعكس حتى في غرف الأخبار. والنتيجة هي توزيع الأدوار بين الصحفيين حسب الجنس".

تذكر جوليان باسيك، منسقة جمعية النساء الإعلاميات (AFEM)، أنّ أحد التحديات يتمثل في التعليم الذي يتلقاه الأطفال في البيئة الاجتماعية أثناء نشأتهم. يتجلّى هذا في حقيقة أنّه منذ سن الطفولة المبكر، تتعلم النساء أنّ دورهنّ يقتصر على الطهي والأعمال المنزلية والطاعة والبقاء مهمّشات. ومن ناحية أخرى، يتمّ تحضير الرجال للدراسة والقيادة والتألّق.

تقول دوسي ناموزيي: "هناك عدة تقاليد تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل. إنّ التصوّر هو أنه ليس بإمكان المرأة قيادة الرجل. وفقا لبعض التقاليد، إنّ تحدّث المرأة علناً يعدّ جريمة". تتابع ناموزيي قائلة: "انّ دور المرأة التقليدي هو البقاء صامتة. ولكن عندما تتحدّث المرأة كونها صحفيّة وتخوض النقاشات وتطرح الأسئلة على النّاس، عندئذ تكون قد تخطت حدودها تبعاً للتقاليد وسيطلق النّاس الأحكام عليها كما يشاؤون".

في العديد من غرف الأخبار في الكونغو، لم يتطوّر تصور الرجال لزميلاتهم الصحفيات عمّا كانوا يتعلمونه في الطفولة.

يقول تريزور باندا، رئيس تحرير إذاعة جامعة بوكافو وعضو في شبكة الصحفيين من أجل تعزيز النوع الاجتماعي (JPG): "يعتقد بعض الصحفيين الذكور أن النساء لا يستطعن تقديم البرامج السياسية، وأنهنّ على سبيل المثال غير قادرات على تغطية القصص التي تتطلب جهداً أكبر قليلاً، مثل الرياضة أو التحقيق في قضايا خطيرة مثل الفساد، وأنّ قدراتهم تقتصر على مواضيع خفيفة مثل الصحة والطهي والجمال".

ويضيف باندا: "بالإضافة إلى تصوّر الرجل عن المرأة، علينا أيضاً النظر إلى تصوّر المرأة عن نفسها عندما كانت طفلة. تتعلّم المرأة على أساس التحيّز، مما يجعلها تتردد عند تعيينها في موقع ما. تعتقد المرأة بأنّه على الرجل أن يتقلّد المواقع القياديّة لأنّ هذا ما يتوقّعه المجتمع الذي تعيش فيه. لذلكً غالبا ما تستسلم النساء عندما يتنافسن مع رجل على فرصة للترقية في العمل أو عندما يكون عليهم انتخاب مدير جديد في غرفة الأخبار."

سواء في بيئة العمل أو في المنزل أو فيما يتعلّق بصورة المرأة التي يعكسها المجتمع عموما، فإنّ الصحفيات يعشنَ معاناة يومية من أجل الاعتراف بالعمل الذي يقمنَ به.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: خلفيّة عن البلاد

في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، شهدت الكونغو أول انتقال سلمي للسلطة بين رئيس قادم ورئيس انتهت ولايته. وبذلك أتاح جوزيف كابيلا المجال أمام فيليكس تيسيكيدي. تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط أفريقيا وهي واحدة من أكثر المناطق اضطرابا في أفريقيا، حيث تستعر حركات التمرد والميليشيات في الشرق منذ عام 1996. كما تمّ تسجيل العديد من المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان هناك. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر تقلّبا.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لدراسة أجراها الاتحاد الكونغولي للإعلاميات (UCOFEM) فإنّ 33% فقط من الصحفيين هم من النساء، و19% فقط يشغلون مواقع المسؤولية.

النساء في المناصب القيادية

إنّ الترقية في قطاع الإعلام تشكل تحدياً كبيرا للنساء في عالم يهيمن عليه الرجال عموماً. إنّ أكثر من 90% من أصحاب وسائل الإعلام في مقاطعة كيفو الجنوبية هم من الرجال. تقول دوسي ناموزيزي "إن راديو ماما في بوكافو وإذاعة بوبوسا في موغوغو هما الإذاعتان الوحيدتان اللتان أنشأتهما منظمات نسائية أو تديرها نساء". إنّ الشيء نفسه ينطبق على جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبسبب التحيز القائم على النوع الاجتماعي، يفضل العديد من أصحاب الوسائل الإعلامية من الذكور أن يعهدوا بإدارة شركاتهم الإعلامية إلى الرجال وليس إلى النساء. كما يدير الرجال أيضا الخدمات الإعلامية والصحف الرئيسية مثل النشر ووضع البرامج. تقول رايسا كاسونغو: "يتمّ تعيين المرأة بشكل عام كأمينة صندوق أو موظفة استقبال".

وبسبب التحيز القائم على النوع الاجتماعي، يفضل العديد من أصحاب الوسائل الإعلامية من الذكور أن يعهدوا بإدارة شركاتهم الإعلامية إلى الرجال وليس إلى النساء

أوليفييه كيريزا، منسق شبكة الإذاعة والتلفاز المجتمعية في الكونغو في مقاطعة كيفو الجنوبية (RATECO)، يذكر سببا واحدا: "هناك تصور بأن المرأة غير مكترثة وأقل صرامة في الإدارة ولذلك تتم ترقية الرجال على حساب النساء في الإعلام". لكنّ كيريزا يتابع قائلا: "مع ذلك، لقد تغير الاتجاه في السنوات الأخيرة حيث أنّ بعض أصحاب وسائل الإعلام بدأوا يدركون بأن النساء يمكنهنّ العمل والنجاح تماما كالرجال. ولكن ما زال هناك الكثير من العمل من أجل منح النساء نفس الفرص المتاحة للرجال".

شبكة راتيكو RATECO هي شبكة تتألف من 40 محطة إذاعية مجتمعية يملكها أعضاء، ولا يوجد فيها حاليا سوى ثلاث مديرات من النساء. ويعتبر هذا تحسنا مقارنة بعشر سنوات مضت عندما لم تكن هناك مديرات في هذه المحطات ولم تكن النساء تشغلن مناصب هامة في الإعلام.

في القطاع الخاص، تمت أيضا ترقية عدّة نساء إلى مناصب إدارية أو مناصب عليا في السنوات الأخيرة. ورغم أنّ النسب لا تزال منخفضة، إلا أنه من المشجّع رؤية بعض النساء اللاتي يشغلنَ مناصب قيادية.

في عام 2018، تمت ترقية فاراجا زوادي لتصبح مديرة لشركة إعلامية خاصة محلية في بيديكا في إقليم والونغو نفسه. غير أن بعضا من زملائها الذكور لم يتمكنوا من قبول مركزها الجديد كمديرة إعلامية وتمّ إجبارها على الاستقالة. "تلقيت عدة تهديدات. قيل لي بوضوح أنّه كَوني امرأة، فإنه ليس من حقي أن أخبر الرجال بما ينبغي عليهم القيام به أو انتقادهم. اعتبر الكثيرون بأنني أدنى مرتبة، وأنه ليس لدي الحق في قيادة مجموعة من الرجال."

تقول زوادي: "ذات يوم، قام رئيس مجلس إدارة المحطة الإذاعية ومن دون استشارتي بمعاقبة صحفيّ أشرف أنا عليه. وباعتباري المديرة العامّة، عارضتُ هذا الإجراء حيث أنّه ببساطة لا يستطيع القيام به دون الرجوع إليّ. وفي منتصف الاجتماع قال لي بحدّة: أنت امرأة، ليس لديك الحق في معارضة ما يقرره رجل."

تمت ترقية نيلي أديدجا لتصبح مديرة إذاعة وتلفزيون نغوما يا كيفو RTNK، وهي محطة إذاعة وتلفزيون محلية خاصة في بوكافو. كانت هذه سابقة لمحطة الإذاعة والتلفزيون هذه. عملت أديدجا جاهدة وأنهت الأعمال المتراكمة وعملت على تقوية إشارة البث الإذاعي وحسّنت جودة الصورة على شاشات التلفاز وعيّنت فريقاً تحريريا ممتازا، الأمر الذي ساعد بشكل كبير في زيادة عدد الجمهور. ولكنها تذكر بأنّ الأمر لم يكن سهلا على الإطلاق. حيث كانت تفقد شجاعتها عندما كان زملاؤها من المدراء أو مرؤوسيها من الذكور يذكّرونها بأنها "مجرد امرأة". تقول أديدجا: "غالبا ما يجد الرجال صعوبة في تقبّل سلطة مديرة امرأة."

تذكر نيلي: "في الحالات التي كان من الضروري معاقبة موظف تجاوز حدوده، كانت هناك معارضة من بعض الرجال حيث كنت مجرد امرأة بالنسبة إليهم." تركت نيلي هذا المنصب بعد أن تفرّغت خلال الأشهر القليلة الماضية لإخراج برامج راديو ماما. وبعد استقالتها، استبدلها صاحب إذاعة وتلفزيون نغوما يا كيفو RTNK بإمرأة أخرى لإدارة المحطة.

تعيش مامي ميرندي، مديرة إذاعة "امباكت" في مدينة أوفيرا، نفس الواقع. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت المديرة الوحيدة لعشرات الوسائل الإعلامية في مدينتها. لكن كونها امرأة ومديرة ترأس مجموعة من الرجال ليس بالمهمة السهلة. تقول: "هناك انعدام ثقة شديد من قِبل بعض الصحفيين لمجرد أنني امرأة". وتضيف: "في بعض الأحيان، أوجّه ملاحظة ما لأحد المرؤوسين فيردّ بشكل غير مهذب أنّ لديه زوجة لطيفة في المنزل، وأنه يجب ألّا أتحدث إليه بهذه النبرة وأنّه جدير بالاحترام".

أمّا سولانج شاجايو مديرة إذاعة "ستار"، وهي محطة إذاعية شبابية في بوكافو، فإنها لم تواجه نفس القدر من المتاعب مع مرؤوسيها الذكور. ومع ذلك، كان التحدي الحقيقي هو الانضمام إلى كلية مديري وسائل الإعلام في مدينتها. تقول سولانج: "في البداية، لم أكن أتلقى دعوات عندما كانت هناك اجتماعات لمديري وسائل الإعلام. وقام بعض الأشخاص بتهميش مهاراتي وإهانتي بقولهم: لا بدّ أنّها حصلت على هذه الوظيفة لأنها حبيبة صاحب الإذاعة. كوني إمرأة، لم يكن بإمكانهم إدراك أنّه بفضل مهاراتي تمكنتُ من أن أصبح مخرجة وأن أدير محطة إذاعية". تقوم سولانج شاجايو بإدارةِ محطّتها الإذاعية منذ عشر سنوات. في البداية، كانت المديرة الإعلامية الوحيدة في بوكافو، ولكن منذ ذلك الحين انضمّت إليها خمس نساء أخريات.

لا مجال للفشل

وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة في عدد النساء اللاتي يشغلنَ مناصب قيادية، فإن العديد منهن ما زلن يعتقدن بأنّه سيكون عليهن دوماً إثبات جدارتهنّ. تقول نيلي أديدجا: "يتطلّب الرجال أمورا كثيرة من النساء. لا يمكنهنّ الفشل وإلا فسيطلق الرجال الأحكام عليهنّ على أساس الجنس وليس على أساس الصعوبات التي يواجهنها."

وتضيف قائلة: "كأنّما نضع النّساء أمام تحدّ مزدوج. فإذا فشلت المرأة لن يكون السبب هو خطأها بل سيكون الخطأ مبني على جنسها كونها إمرأة. والغريب في الموضوع أنّه إذا فشل الرّجل، فهو ليس خطأ جميع الرجال، بل هو خطأ رجل واحد"

توافقها دوسي ناموزيزي الرأي فتقول: "يعتقد العديد من الرجال بأنّ النساء سيفشلن. وإذا أخطأت امرأة، تسمع أنّ ذلك كان متوقّعا لأنّ امرأة تولّت الأمر."

المنظمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحداث فرق

ولتعزيز فكرة قيادة النساء في الإعلام، أنشأت عدة منظمات برامج مختلفة على مدى العقود القليلة الماضية. في عام 2003، تأسست جمعية النساء الإعلاميات AFEM وتعقد حاليا أنشطة لزيادة الوعي والتدريب في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. تقول جوليان باسيك: "تختصّ جمعية النساء الإعلاميات في مناصرة المساواة بين الجنسين في مجال الإعلام. فقد نظمت دورات تدريبية تستهدف النساء لجعلهنّ أكثر قدرة على المنافسة، كما تشاركت مع الرجال العاملين في الإعلام حتى يكونوا داعمين للنساء بدلا من أن يشكّلوا عقبة تحول دون نجاحهن. إنّ وعي بعض الرجال يزداد حيال هذا الأمر."

في عام 2018، أطلقت جمعية النساء الإعلاميات ميثاقًا حول المساواة بين الجنسين واحترام النوع الاجتماعي في الإعلام. تقول جوليان باسيك: "يتضمن هذا الميثاق التزامات التزم بها مديرو وسائل الإعلام، والتي تمنح النساء نفس الفرص التي يحصل عليها الرجال عندما يتم ترقيتهم في الهياكل الوظيفية."

وفقاً لجوليان باسيك، فإن مفهوم الميثاق جعل مديري وسائل الإعلام أكثر إدراكاً للآثار المترتبة على التمييز بين الجنسين. وتقول: "يجب أن نستمر في الترويج للميثاق من خلال تنظيم عدة دورات تدريبية لزيادة إشراك النساء والرجال والمجتمع في تعميم مراعاة المنظور الجنساني." ومن بين المبادرات المهمة، أطلقت جمعية

النساء الإعلاميات راديو ماما التي "تهدف إلى أن تكون مثالاً يحتذى به وأن تُظهِر لأصحاب وسائل الإعلام الآخرين بأن المرأة يمكنها أيضاً أن تدير الإذاعة" حسبما تقول.

إنّ منظمة صحفيون من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان JPDDH هي منظمة محلية لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الإعلام، وتقوم بتنظيم أنشطة لزيادة الوعي المجتمعي حول النوع الاجتماعي. يقول ثيوفيل اومبيني مدير البرامج في منظمة صحفيون من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان "إنّ هدفنا الرئيسي هو جعل المجتمع يدرك بأنّ مهنة الصحافة تناسب الرجال والنساء على حد سواء. وأنه يجب ألا تخضع الصحفية للصور النمطية." وتقوم المنظمة بتدريب الصحفيين أيضا مع التركيز على الصحفيات من خلال مركز التدريب المهني التابع لها، المدرسة الفنية للصحافة. يقول ثيوفيل اومبيني: "كلما زاد عدد النساء المدرّبات لدينا، زاد اقتناعنا بأنّه سيكون لدينا أيضا عدد كبير من النساء في مناصب قيادية في الإعلام."

تساعد المنظمات المحلية والدولية في تحسين النظر إلى عمل المرأة في وسائل الإعلام. لكن لا يزال هناك الكثير للقيام به لإنهاء التمييز بين الجنسين في الإعلام.

استنتاجات الكاتبة

أعرب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن اعتقادهم بضرورة العمل على الصحفية نفسها وعلى بيئتها الاجتماعية.

تقول ناموزيزي: "إنّ العديد من الصحفيات لا يتلقين فرص تدريبية جيدة لأنّ التدريب مخصص للرجال فقط. أظنّ أن علينا البدء من هذه النقطة. علينا تزويدهنّ بالمهارات ليتمكنّ من التنافس على قدم المساواة مع الرجال."

توافقها نيلي أديدجا مضيفة: "كما أنّ على النساء التخصص في مجالات معينة يضمن الرجال أنها حكر عليهم، كالسياسة والرياضة والتحقيقات. إنّ هذا سيمنحهنّ الفرص ذاتها."

تعمل المنظمة الكندية غير الحكومية "صحفيون من أجل حقوق الإنسان" مع صحفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقوم حاليا بإدارة برنامج تدريبي من هذا النوع يسمى عالم كندا: أصوات النساء والفتيات. وتقوم المنظّمة بتطبيق هذا البرنامج بدعم من وزارة الشؤون العالمية الكندية. ويعتبر هذا البرنامج مبادرة هامة للإعلام والمجتمع المدني والمجتمع لتحسين التصوّر حول المرأة واحترام حقوقها.

لابد أيضاً من تدريب الصحفيين الذكور حول المساواة بين الجنسين حتى يتسنى لهم أن يصبحوا حلفاء في هذا النضال.

وأخيرا، يعتقد تيوفيل أومبيني أنه من الضروري أيضا زيادة الوعي حول القوالب النمطية والعادات العتيقة التي تؤثر سلبا على المرأة في الإعلام. يقول: "هناك عدة تقاليد محلية تُثني المرأة عن الظهور في الإعلام. على سبيل المثال، تعتقد بعض الثقافات أن المرأة لا يمكنها أن تكون صحفية لأنها لا تملك الحق في التعبير عن نفسها علنيا. ولابد من تحدي المجتمعات المحلية والسلطات التقليدية لإنهاء هذا التصور وإدراك أن الصحفية تعدّ مصدر قوة للمجتمع".

منذ عام 2006، اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية سياسةً للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنص المادة 14 من دستور البلاد على أن "السلطات العامة تتعهد بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان حماية وتعزيز حقوقها".

كما صادقت الدولة على عدة اتفاقات دولية للنهوض بالمرأة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

لقد اعتمدت دولٌ أخرى في منطقة البحيرات الكبرى النهج ذاته، بما في ذلك رواندا وبوروندي وأوغندا التي التزمت بمكافحة التمييز ضد المرأة. لكنّ تنفيذ هذه الالتزامات ما زال يتعرّض للمماطلة من الناحية العملية. ويرجع هذا إلى العادات المحلية التي تتمثّل أساسا في السيطرة الذّكوريّة، والتي تميز ضد النساء من خلال

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير لعمله. من خلال إعطاء صورة أكثر ايجابية عن الصحفيات، سيتمّ كسر العديد من المحظورات والحواجز المجتمعية وسيتحسّن وضع حقوق المرأة.

منح الرجال مساحة أكبر. بالإضافة إلى العادات، فإنّ الأديان المتّبعة هناك وهي الديانة المسيحية والإسلامية بشكل أساسي، تجبر النّساءَ على البقاء مهمّشات حتى أنها تحرمهنّ من الحق في التحدث علنا.

إنّ لهذا كله تأثير سلبي على تصوّر المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشكل عام في منطقة البحيرات الكبرى.

لابد من تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول البحيرات الكبرى وأفريقيا لحماية حقوق المرأة. ويجب على السلطات العامة أن تضمن وضع القوانين المتعلقة بتعزيز المرأة وحمايتها من جميع أشكال التمييز موضع التنفيذ. ولذلك يجب أن تهدف أنشطة المناصرة الدولية إلى ضمان احترام السلطات لالتزاماتها.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير لعمله. من خلال إعطاء صورة أكثر ايجابية عن الصحفيات، سيتمّ كسر العديد من المحظورات والحواجز المجتمعية وسيتحسّن وضع حقوق المرأة.

الدخول إلى مجال عمل الرجال: صحفيّات يقمن بتغطية النزاع في سوريا

بقلم: **نسرين أنابلي** الدولة: **سوريا**

نسرين أنابلي هي صحفية سورية تعمل في مجال حقوق الإنسان، عملت خلال العقد الماضي لدى وسائل الإعلام المستقلة والحكوميّة. بعد عام 2011، قدمت تقارير حول حقوق الإنسان في سوريا والمجتمعات السورية الموجودة في البلدان المجاورة المضيفة لعموم الصحف العربية. إنّ نسرين أنابلي التي تتخذ من اسطنبول - تركيا مقراً لها، والتي تعدّ تقارير حالياً لوسائل الإعلام المستقلة، تعدّ صحفيةً رائدةً فيما يتعلّق بجهودها الرامية إلى وقف العنف القائم على التمييز بين الجنسين في مجتمعها.

المُلَخَّص

تركز هذه الورقة البحثية التي أعدتها صحفية سورية تعيش حاليا في تركيا بشكل مكثف على التحديات التي تواجهها الصحفيات في مناطق الصراع في سوريا والبلدان المضيفة المجاورة. وقد أعدّت الصحفية هذه الورقة استناداً إلى ثلاثة مصادر: التجربة الشخصية للصحفيّة، والمقابلات التي أجرتها مع اثنتي عشرة صحفيّة، وتقارير حول المساواة بين الجنسين والنساء في وسائل الإعلام السوريّة. تستكشف الكاتبة تجارب الصحفيّات السوريّات قبل بداية الثورة السوريّة في عام 2011 وبعدها، عندما بدأت مؤسّسات إعلاميّة بديلة خارج النّظام بالظهور.

تشرح هذه الورقة المخاطر الأمنية والاجتماعية التي تمنع الصحفيّات من أداء واجباتهنّ على أفضل نحو. كما تبحث أيضاً في نظرة المجتمعات التقليديّة والمحافِظة تجاه النّساء العاملات في الإعلام. وأخيرا، تبحث الورقة في سياسات المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى كيفية استبعاد المرأة بطريقة ممنهجة من الوظائف الإدارية. هناك العديد من الآثار الضّارة الّتي تظهر مع تغيّب النساء عن المناصب العليا: حيث أنّ الموادّ الإعلامية الناتجة تتغاضى عن العديد من المشاكل الحسّاسة التي تواجهها المرأة في أوقات الحرب، كما يتم تصوير النساء بطرق سلبية أو نمطية في وسائل الإعلام، بالإضافة الى أنّ حرية الصحفيات تكون محدودة عند اختيار القضايا الّتي تعدّ محطّ اهتمام.

في الختام، تقدّم ورقة البحث بعض التوصيات إلى المسؤولين عن إدارة المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة داخل سوريا، وهيئات التمويل وغيرها من هيئات المجتمع الدولي.

قبل الثّورة السوريّة

واجهت الصحفيات العديد من التحديات حتى قبل اندلاع الصراع السوري في عام 2011. في كثير من الأحيان، كانت التّقارير الّتي نقدّمها مقتصرةً على مجالات معينة، مثل المجتمع، والخدمات، والفنون، وبرامج التّرفيه. كان هناك نقص في تمثيل النّساء في الصحافة السياسية. عندما بدأت العمل في صحيفة الثورة الّتي تعدّ إحدى صحف النّظام الرسميّة، أسنِدت إليّ مهمّة القيام بالتغطية الصحافيّة لمعارض الفن التشكيلي وكتابة المقالات الثقافيّة. كانت غالبيّة الصحفيّاتِ مختصّاتٍ في الشؤون الثقافية والاجتماعية والفنية، في حين كانت

الأعمدة والمقالات السياسيّة والاقتصاديّة من اختصاص الصحفيين الذكور. أمّا في التلفزيون، اقتصر حضور النساء على تقديم النشرات الإخباريّة، في حين تمّ إسناد البرامج الحوارية السياسية والاقتصادية إلى الرجال.

غالباً ما كانت فرص الصحفيات في الحصول على وظائف في الصحف الرسمية مرتبطة بمظهرهنّ. وعلاوة على ذلك، يُتطلّب من المنظمات أحيانا أن تكون لديها امرأة موظّفة كإجراء شكليّ. عندما كنت صحفيّة حديثة التخرّج، عرض أحد رؤساء التحرير أن ينشر لي تقارير ومقالات باسمي دون أن أكتب كلمة واحدة. لقد كان يريد أن يستخدم اسمي كأنثى ولكنه لم يكن يثق بقدرتي على كتابة التقارير بنفسي.

كما لعبت الوساطات دوراً كبيراً في توظيف المرأة. كان نادي الصحافيين في دمشق مكاناً للتعارف وتأمين فرص العمل. وقد لعبت الوساطات دوراً كبيراً في التوظيف. أما الصحفيات اللاتي كنّ على علاقة بسلطة النظام، فقد كانت ولا تزال لديهنّ حصة أكبر في التوظيف في أيّ قطاع. حيث تبرز تلك الميزة واضحة بشكل خاص في قطاع الإعلام الذي لا يوظف عدداً كبيراً من الناس، ويسهل التلاعب به من قِبَل قوات الأمن من خلال تهديد الصحافيين أو إغرائهم بامتيازات من أجل تغيير إتجاهات كتاباتهم. وقد أدّى هذا العمل إلى تضاؤل ثقة عامّة الناس في وسائل الإعلام الموجودة.

قبل الثورة، كانت النساء في وسائل الإعلام يتعرّضن للكثير من التحرّش وبشكل أكثر شيوعاً من غيرها من المجالات. ولم يكن السياسيون مهتمين بسنّ التشريعات والقوانين لحماية الصحفيات من الاستغلال والتحرّش الجنسي والابتزاز. وكان شائعاً جداً رؤية صحفيين كبار في السنّ يتحرّشون بصحفيات شابّات. ولم يكن هناك ما يمكن لنا فعله لأن أغلب المتحرشين كانوا من الأشخاص المتنفذين الذين يتمتعون بعلاقات قوية مع شخصيات مهمة في الدولة، وبالتالي كانوا محميّين بنفوذهم وسلطتهم. على سبيل المثال، عندما تعرضت للتحرّش من قبل شقيق السفير السوري في الكويت والذي كان يعمل كمدير تحرير في إحدى الصحف الرسمية، لم يكن في وسعي أن أفعل شيئاً سوى التوقف عن العمل حيث لا توجد قوانين أو مجموعات يمكنني اللجوء إليها. كنت خائفة من أن ينتقم منّي بتشويه سمعتي، حيث أنّ هذه تعدّ ممارسة شائعة.

على الرغم من وجود عدد كبير من الصحفيات العاملات في صحف النظام، إلا أنّ هؤلاء النسوة كنّ بعيدات عن عمليّة صنع القرار. لم يكنّ قادرات على التأثير في الخطاب. طوال عملي وتنقّلي بين عدّة صحف، لم ألتقِ قطّ بصحفيّة شغلت منصبا مهما، باستثناء امرأة واحدة كانت رئيسة تحرير صحيفة تشرين.

إن تغيّب النساء عن مناصب صنع القرار لم يتركهنّ معرضات للتحرّش فحسب، بل ساعد أيضاً في تشكيل كيفية تصوير وسائل الإعلام لقضايا المرأة. على سبيل المثال، قامت وسائل الإعلام السورية في تعاملها مع العديد من القضايا الحساسة مثل "جرائم الشرف" بتصوير المرأة على أنها الجاني الذي يستحق العقاب، فيما تمّ تصوير الرجال على أنهم "الأبطال" الذين يستحقون الثناء على جرائمهم. لقد تمّ التعاطي مع هذه القضايا كأخبار ترفيهية ولم تحظ بتغطية مدروسة. وغالباً ما تمّ تجاهل الحقيقة بشأن الجناة من الذكور ولم تتحقق العدالة للضحايا. لقد عكست وسائل الإعلام بل وعززت توقعات المجتمع بشأن قضية جرائم الشرف.

السياق القُطري

بعد عقود من تأييد المنظمات المدنية السورية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في سوريا، قام البرلمان السوري في آذار/مارس 2020 بإصلاح قانون كان قد خفف في السابق من عقوبة جرائم الشرف. مع الإصلاح، يتم التعامل مع جرائم الشرف الآن كجريمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ النساء السوريات تمثّلن أقل من 12% من أعضاء مجلس النواب.

كما ينعكس التمييز وعدم المساواة السياسي والاجتماعي والاقتصادي في قطاع الإعلام MENA Gender Equality Profile, UNICEF, 2011) على الرغم من أنّ تمثيل المرأة في الإعلام السوري الناشئ بلغ 54% في عام 2017، فإنّ 4% فقط من كبار الصحفيين هم من النساء. تبلغ نسبة تمثيل المرأة في أقسام الأخبار في المحطات التلفزيونية 43.9%، بينما تشكّل النساء 6.5% فقط من المخرجين التلفزيونيين (Women in Emerging Syrian Media وفقا لشبكة الصحفيات السوريات، 2017).

بعد اندلاع الثورة السورية

وبعد عام 2011، أجبر النزاع وأعمال العنف التي يمارسها النظام وسائل الإعلام الناشئة والعديد من صحفييها إلى الانتقال إلى أماكن أخرى باستمرار أو الخروج من البلاد. قامت قوات الأمن بالانتقام من أي شخص يبثّ أو يذيع أو يبلّغ عن انتهاكات النظام لحقوق الإنسان. خسرت صحيفة "عنب بلدي" ومجلة "سوريتنا" والعديد من المنافذ بعض الزملاء وأجبِرت على مغادرة سوريا والعمل من تركيا. أرادت الصحفيات أن ينقلن إلى العالم الخارجي حقيقة ما يحدث على أرض الواقع، وكانت النساء متحمّسات للمشاركة في العمل الإعلامي كناشطات وصحفيات. إنّها شهادة لهؤلاء النساء اللاتي خرجنَ من بيئات اجتماعية محافِظة للغاية تعارض بشدة عمل المرأة. وكانت النساء يردن إثبات أنفسهنّ وتغيير الفكرة السائدة بأنّ النساء لسن ذات كفاءة في الأزمات.

لسوء الحظ، إنّ تمثيل المرأة في مجال الإعلام بقي ضعيفا. حيث أنّ وسائل الإعلام التابعة للمعارضة تتمتع بقدر أكبر من الحرية مقارنة بأجهزة الإعلام التابعة للنظام، ولكنّ وضع الصحفيات لم يتغير سواء من حيث

الفرص أو القوانين. وتمكن عدد قليل من الصحفيات فقط من الحصول على مناصب إدارية في هذه المؤسسات.

ومن المؤسف أيضاً أنّ بعض المنظمات الإعلامية لم تعمل على زيادة أعداد الصحفيات إلا لإرضاء الجهات الممولة، وليس لإيمانها بضرورة مشاركة الصحفيات. وهذه هي الحال في داخل سوريا وفي البلدان التي تعمل فيها وسائل الإعلام السورية، مثل تركيا.

لذلك فإن المناصب القيادية لا تزال تُسند للرجال حتى إن لم يكونوا مؤهلين مهنيا. أذكر أن مدير غرفة الأخبار في إحدى محطات الإذاعة السورية التي عملت فيها في تركيا لم يكن حاصلا إلا على شهادة التعليم الثانوي. إنّ أغلب المنظمات الإعلامية المعارضة التي عملتُ فيها كانت تُدار من قِبل الرجال، ولم يكن لدى بعضهم أيّ خلفية في مهنة الإعلام على الإطلاق.

لم يكن هؤلاء القادة عادة مهتمين بالقضايا التي أرادت الصحفيات تسليط الضوء عليها. على سبيل المثال، كنت أريد أن أنشر تقريراً صحفياً عن مشكلة نقص إمدادات اللوازم الصحيّة الشهرية للنساء في المخيمات والمناطق المحاصرة في سوريا. وقد حاولت جاهدة إقناع رئيس التحرير بأهمية تسليط الضوء على هذه المشكلة. سخر مني زملائي من الذكور الذين كانوا يعتقدون أنّ قضية اللوازم الصحيّة الشهريّة للنساء تتجاوز "خطاً أحمر" وفقاً لمعايير مجتمعاتنا المحافظة. كانت نظرتهم محدودة فيما يتعلق بمشاكل واحتياجات المرأة خلال الحرب، حيث كانوا يحصرونها بنقص الإمدادات الغذائية فحسب.

لم يطرأ أي تحسن بعد اندلاع الثورة: حيث لم تقم مؤسسات الإعلام المعارضة بوضع تنظيمات داخلية لاحترام خصوصية الصحفيّات أو حمايتهنّ من الاستغلال والتحرش الجنسي. وفقًا لدراسة استقصائية أجرتها شبكة الصحفيات السوريات في أكتوبر 2019 من خلال برنامج الأمن والسلامة، وشملت صحفيات ومناصرين لحقوق الإنسان، تعرّضت نحو 26% من الصحفيات المشاركات للتحرّش المباشر (أبلغت 10% منهن عن تحرش جنسي، وأبلغت 31% منهن عن تعرضهن للإساءة بسبب جنسهن). وأكدت سبعون بالمئة من المشاركات في الدراسة أن هناك ازدياد في حجم العنف الذي تواجهه الصحفيات السوريات، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت والعنف المباشر.

المخاطر الجسدية التي تواجه الصحفيات في مناطق النزاع

وتحتل سوريا المرتبة 174 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمية لعام 2020 بسبب انتهاكات بحق الصحفيين. منذ أن بدأت الحرب، تواجه الصحفيات العديد من المخاطر والعقبات والتحديات.

تمّ توثيق 22 انتهاكا ضد الإعلاميّات في سوريا منذ بداية الثورة السورية

ووفقاً لتقرير صادر عن جمعية الصحافيين السوريين بعنوان "الصحفيات: الواقع والتحديات، 2017"، تمّ توثيق 22 انتهاكا ضد الإعلاميّات في سوريا منذ بداية الثورة السورية. وتشمل هذه الانتهاكات مقتل ستّ صحفيات واثنتي عشرة حالة اعتقال واختطاف، وستة انتهاكات أخرى تشمل ممارسة الجرح والضرب والتهديد والعنف والضغط لمنعهنّ من العمل في الإعلام. وأفادت مصادر إعلامية تابعة للنظام أنّ ثلاثة صحفيات تعرّضن للقتل بقذائف الهاون التي أطلقتها فصائل المعارضة.

بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت النساء المعتقلات للمضايقات والاغتصاب داخل مراكز الاحتجاز. ولا تقتصر هذه المأساة على النساء اللاتي تعرّضن لهذه الإساءة فحسب، بل إنها تعني أيضاً أن أيّ امرأة تتعرّض للاعتقال حتى ولو لفترة قصيرة، يُشتبه في تعرّضها للاغتصاب وبالتالي فإنها تُوصم بالعار.

وتواجه الصحفيات تحديّات إضافية عندما يتعلق الأمر بالسفر داخل الدولة لإعداد التقارير. هناك حواجز ونقاط تفتيش أمنية ووسائل النقل محدودة في المناطق الساخنة. في عام 2012، عندما تمّ تقسيم مدينة حلب إلى قسمين، القسم الشرقي الذي تسيطر عليه المعارضة والقسم الغربي الذي يسيطر عليه النظام، وجدتُ صعوبة في التنقل بين القسمين لتوثيق ما كان يحدث بسبب الاشتباكات العنيفة والانقطاع الكامل للكهرباء في المدينة. مع العلم أنّ المضايقات التي تتعرض لها النساء عند الحواجز الأمنية تزداد في ظروف الفوضى وانعدام الأمن.

الضغوطات الاجتماعية التي تواجه الصحفيات

إنّ الضغوطات الأسرية والنفسيّة تشكّل عاملاً هاماً عند اتخاذ أيّ صحفية القرار بالخروج في مهمّة أم لا. حيث تخشى عائلة الصحفية يومياً من أنّها قد تتعرّض للقتل أو الاعتقال أو الخطف.

من العقبات التي واجهتني أثناء وجودي في الأحياء الشرقية من مدينة حلب، أنّ المجتمع لم يتقبّل الصحفيات حيث كان محافظا للغاية. لقد كان من غير المقبول أن تعمل المرأة في الوظائف التي يعتبرها الزعماء الدينيون ذكورية. بالنسبة لذلك المجتمع، كان من المستهجن رؤية فتاة بلا حجاب. كانت هناك توقعات حول نوع اللباس ومظهري الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، رفض بعض الأشخاص التعامل معي أو تزويدي بأية معلومات لأنني امرأة. تجدر الملاحظة أنّ هذه المشكلة لا تزال قائمة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة (في الشمال الغربي)، حيث يرفض بعض رؤساء المجالس المحلية والهيئات والمنظمات داخل سوريا منحي أي تصريح صحفي لأنهم لا يخالطون النساء.

وفي مدن سورية أخرى مثل إدلب والرقّة ودير الزور وريف دمشق، والتي تخضع لسيطرة فصائل المعارضة والجماعات الإسلامية المسلحة، واجهت الصحفيات احتمالية التعرّض للقتل أو الاختطاف من قِبل المسلحين، حيث لم يتمتعن بأية حماية من المجتمع أو من الفصائل العسكرية التي كنّ يكتبنَ عنها. إنّ إحدى النساء التي قابلتهنّ تقيم في ريف إدلب في شمال سوريا وتعمل كمراسلة لقناة تلفزيونية في تركيا. قالت إنها تجد صعوبة في تغطية الانتهاكات التي ترتكبها بعض الفصائل ضد المدنيين لأنها تخشى أن يكشفوا كونها صحفية فيقوموا بقتلها. اعتقلت داعش الصحفية رقية حسن في الرقة في عام 2015. تعرّضت للقتل بتهمة التواصل مع أطراف أجنبية.

تتلقى العديد من الصحفيات تهديدات إلكترونية بالقتل. كما يتمّ اتهامهنّ بالكفر أو الإلحاد - وهي اتهامات وجهها مؤيّدون وأعضاء في الفصائل الإسلاميّة ضد أي شخص يتطرّق للإنتهاكات التي ترتكبها هذه الفصائل ضد المدنيّين. أفادت إحدى الناشطات الإعلاميات التي طُردت من الغوطة الشرقية بأنها كانت قد تلقت رسائل على الفيسبوك تهدد بقتلها لأنها انتقدت ممارسات جيش الإسلام، وهي جماعة مسلحة كانت تسيطر على المنطقة. إن جيش الإسلام مسؤول عن اختطاف الناشطة رزان زيتونة التي أسست أول مكتب إعلامي للجان التنسيق في مدينة دوما في الغوطة الشرقية في عام 2013. ولا يزال مصيرها مجهولا.

تحديات متعلقة بتغطية قضايا النساء والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال الحرب

تواجه الصحفيات على الأخصّ تهديدات وإساءات عندما يحاولن تغطية الإنتهاكات التي تتعرض لها النساء في المجتمعات الإسلامية التقليدية، مثل العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. إن ثقافة المجتمع المحلية تعطي الأولوية للعائلة والقبيلة، وتقاوم التغطية الإعلامية لانتهاكات حقوق المرأة. وحتى في المؤسسات الإعلامية المعارضة، تُعتبر قضايا المرأة هامشية وسطحية وتكون التغطية الإعلامية للانتهاكات محدودة حيث تُعطى الأولوية للأخبار العسكرية والميدانية من دون دراسة تأثير الصراع على حياة النساء.

على سبيل المثال، أردتُ أن أغطي حقيقة أن النساء في مخيمات اللاجئين يتعرّضن للتحرش من قِبَل العاملين في المجال الإنساني المسؤولين عن توزيع مساعدات الإغاثة. ولكن كانت هناك مقاومة للأمر. واعتبر أعضاء المجتمع المحلي هذه الاتهامات مسيئة لسمعة النساء وشرفهنّ. وفي الواقع، كانت النساء أنفسهن عُرضة للّوم، ولم يتم الكشف عن المتحرشين أو معاقبتهم.

قالت الصحفيات اللاتي قابلتهنّ من أجل إعداد هذا التقرير إنهنّ يجدن صعوبة في إثبات الانتهاكات المرتكَبة ضد النساء في مناطق الصراع. إنّ العديد من النساء المعنّفات لا يرغبن في الحديث عما حدث لأنهن يخشين المزيد من الاضطهاد أو حتى التهديد من الأسرة والمجتمع. قد تتلقى الصحفية نفسها تهديدات خاصة عندما تعمل لحسابها الخاص من دون أن تدعمها مؤسسة أو حزب رسمي. ومن المرجح أن يحدث ذلك أكثر إذا كانت صحفية محلية تنتمي إلى المجتمع الذي حدثت فيه الانتهاكات.

تحدثت إحدى الصحفيّات اللاتي قابلتهن والتي ترأس جمعية نسائية لتمكين النّساء في إدلب عن تلقي تهديدات بالتحرش والتشهير. كان السكان المحليون يعتقدون أن نشاطها الصحفي والنسائي يشكل خطراً على الفتيات وينشر الفساد الأخلاقي. تلقت تهديدات بمحاكمتها أمام المحكمة الشرعية التابعة لهيئة تحرير الشام إذا واصلت القيام بزيارات ميدانية إلى المنازل والمخيمات من أجل تعليم ودعم النساء.

تغطي بعض وسائل الإعلام الانتهاكات المرتكبة ضد النساء أثناء الصراعات، ولكنها تقلل من شأن الحوادث من خلال عرضها كحالات فردية. إنّ هذا النهج لا يتفكّر في كيفية قيام بنية المجتمع بخلق المشاكل الجذرية. فعلى سبيل المثال، واجهت النساء تحرشات في الحمامات المشتركة في مخيمات اللاجئين، فطالبنَ بالمزيد من الحمامات مما يتيح للنساء الخصوصيّة. ولم يدرك المسؤولون الإعلاميون من الرجال بأن النساء يتعرضن للخطر في كل مرة يذهبنَ إلى الحمام. ولم تُعتبر هذه القضية ذات أهمية. وبدلاً من ذلك أرادوا تغطية حول معاناة النساء بسبب نقص الغذاء وفقدان معيليهنّ ومنازلهنّ. كانت تلك فقط القضايا التي يمكن للرجال فهمها.

خاتمة

هناك العديد من المشاكل المتقاطعة التي تحتاج إلى حل حتى يتسنى للنساء الصحافيات الفرصة للنجاح.

داخل سوريا وغيرها من مناطق الصراع، يتعين على الجهات الفاعلة المدنية بما فيها المنظمات المجتمعية ومنظمات حقوق المرأة ومؤسسات الإعلام، الدعوة إلى الإصلاحات التشريعية التي تشجع المساواة بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بالتخصص والترقية إلى المناصب العليا والأجور التي يحصل عليها الصحفيون.

ينبغي للمؤسسات الإعلامية أن تعتمد لوائح أو مدونات سلوك تكفل الحماية القانونية للصحفيات في حال حدوث أي انتهاك أو ضرر نفسي أو جنسي. كما يتعين عليها أن تقدم الدعم المؤسسي الكامل للمراسلات بما في ذلك التأمين والإجازات المرضية وغير ذلك من الموارد المتاحة في حالة تعرضهن لأي ضرر مادي أو تهديد من أي من الأطراف في منطقة الصراع.

أخيرا، ينبغي للجهات الفاعلة المدنية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية وهياكل السلطة غير الرسمية (المهيمنة في بعض أجزاء الشرق الأوسط) أن تعمل على تغيير النظرة السائدة نحو الصحفيات في المجتمعات المحلية، وزيادة الوعي بأهمية عملهن في المجال الصحفي.

من دون ضغط دولي، لن يتم تبنّي الكثير من المقترحات المذكورة أعلاه. ولذلك، أقترح أيضاً أن يقوم المجتمع الدولي بمساءلة المنظمات الإعلامية التي تتلقى تمويلا دوليا فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات.

إنّ المنظمات الإعلامية في سوريا وغيرها من دول الشرق الأوسط الناطقة باللغة العربية تتجه نحو الاعتماد على المنظمات الدولية المعنية بتطوير وسائل الإعلام لأغراض التمويل و/أو بناء القدرات. إنّ هذه المنظمات الدولية لديها النفوذ لتطالب هذه المؤسسات الإعلامية بتبني مدونات سلوك وقوانين وسياسات قادرة على حماية الصحفيات.

كما تستطيع منظمات التنمية الدولية أيضاً أن ترصد وتراقب وتقدم تقاريرا حول التنفيذ المناسب للمدونات والسياسات المعتمدة.

يمكن تطبيق هذه المقترحات في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاع وحيث لا يعترف المجتمع والقانون بحقوق المرأة.

شكر وتقدير

تود المؤلفة أن تشكر كل من أجرت معه مقابلة: ماريا ريسا، ونانا أبا دنكان، وكاثي إنجلش، وسالي أرمسترونج، وليزا لافلام، ورودني سيه، وإيرين ميلار على الوقت الذي منحوها ايّاه لمشاركة تجاربهم وخبراتهم الحكيمة معها في هذه الورقة. كما تشكر المحرر كيندال أندرسون و فريق عمل منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان JHR زين المغربي، وعائشة توري، ونسرين أبو سلطان، ومورو سياكا ديالو، بالإضافة إلى كارين بوجليس، وساندرا باشنغيزي، ونسرين أنابلي، وسارادا بيري، وآنا سيرانو، وهيلين كلارك على رؤاهم الثاقبة حول معضلة إبقاء النساء، والصحفيات على وجه الخصوص، في الخلف وفي الأسفل بدلاً من دفعهن إلى الأمام وإلى الأعلى، وأفكارهم حول كيفية تحسين وضع المرأة في الإعلام.

ما هي أهمية هذه القضية؟ باختصار، لأن قيادة المرأة مهمة. لقد رأينا تباينات كبيرة في النتائج والإنجازات بين البلدان ذات القيادات النسائية القادرة على إحداث تغيير والبلدان ذات القادة الشعبويين فيما يتعلق بقضايا مثل استجابة الحكومة لتهديد فيروس كورونا. إن مسألة تقدم المرأة في وسائل الإعلام وفي المجتمع لديها القدرة على تغيير الطريقة التي نعيش بها ونحكم أنفسنا بها – لتحقيق ما هو أفضل بالنسبة لنا جميعاً.